

# الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية

اللجنة الادارية الوطنية

الخط النضالي

الديمقراطي

للاتحاد الاشتراكي

وممارسة

الخط الانتخابي

# مواقف الحزب بين النظرية والتطبيق .. هل تم الانسحاب من البرلمان؟!

ان حزبنا اليوم يمر من منعطف خطير قد يكون حاسماً بالنسبة لتجاهله المستقبلية ولرصيده النضالي والجماهيري ولوحدته الايديولوجية والتنظيمية وللعمادى السامية والاهداف النبيلة التي سطرها شهداءه ومناضلوه الوفياً بدمائهم الزكية وتضحياتهم الجسام .

والمناضلون الحزبيون واعون بالتأكيد بخطورة المرحلة التي يجتازها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذى ط فتيء ينافل ويقاوم كل انواع القمع والاستبداد ومحاولات التدجين ليصبح اداة ثورية قادرة على تحقيق المطامع المشروعة للمجاهير الشعبية في التحرير والديمقراطية والاشتراكية .

ولقد تعرض حزبنا من جديد ومنذ ٢٠ يونيو ١٩٨١ ، لشئ انواع القمع والاضطهاد ترجمت بعثات الاعتقالات والمحاكمات شملت مسؤلين ومناضلين حزبيين ونقابيين على كافة المستويات ، بالإضافة الى اغلاق وتطويق المقررات الحزبية في اغلب الاقاليم ومنع الصحافة الاتحادية ،

وبالرغم من شراسة هذه الحملة القمعية الجديدة ، ذلك واجبهها المناضلون بصمود وثبات وواصلوا نشاطهم الحزبي على جميع الواجهات .

وفي الوقت الذى اكتسب فيه حزبنا رصيدها جماهيريا هائلاً بفضل استجابته مع النضالات العمالية والشعبية وبفضل كفاحه وصموده في وجه حملة القمع الواسعة التي شنتها الحكم منذ منتصف يونيو الماضي ، في هذا الوقت بالذات كان من المقرر ان يتخذ الحزب موقفاً سياسياً من شأنه أن يعمق هذا الرصيد الجماهيري ، ذلك ان هذا الموقف يتعلق بمشكل الديمقراطية في البلاد وباحترام الإرادة الشعبية والحرفيات العامة والخاصة للمواطنين .

ويتعلق الامر بالانسحاب من مجلس النواب ، غير ان القرار الحزبي في هذا الشأن لم ينفذ على الوجه الاكمل ، بل ان النواب الذين ترشحوا باسم الاتحاد لم يلتزموا به الى النهاية فعادوا الى حظيرة البرلمان .

وعلينا كمناضلين ان نتوقف شيئاً ما عند المقررات الحزبية في شأن البرلمان والكيفية التي تم بها تنفيذها حتى ترى مدى التزامنا بها جميعاً ، وحتى نضع حداً "للشائعات وحملات التشكيك" كما جاء في بعض البلاغات الحزبية وتنصلح بـ"البيضة والحدر" اللازمين لصيانة حزبنا من كل انواع البلبلة والانحراف ولضمان وحدته النضالية .

## كيفية الانسحاب والرجوع الى البرلمان .

علينا اولاً ان نعرض الطريقة والتوقيت الذي تم فيه الانسحاب من مجلس النواب تنفيذا للقرارات الحزبية .

لقد تقدم النواب المنتخبون باسم الاتحاد الاشتراكي برسائل فردية الى رئيس مجلس النواب يوم الثلاثاء ٦ اكتوبر ١٩٨١ ، يعتبرون فيها أن مدة انتدابهم كنواب قد انتهت مع نهاية السنة التشريعية الرابعة (٨ اكتوبر ٩٨١ ) ، وذلك استنادا على تأويل خاص لالفصل ٤٣ من الدستور ، ذلك أن التعديل الذي أدخل على هذا الفصل بواسطة استفتاء ٣٠ يونيو ١٩٨٠ ، لا ينطبق على المجلس الحالي .

وقد وضع المكتب السياسي هذه المسطرة القانونية والانفرادية للانسحاب من البرلمان ، حتى يتم "الانسحاب برمتها في اطار قانوني لتطبيق المدلول السياسي" كما جاء في دورية المكتب السياسي بتاريخ ١٩ اكتوبر ١٩٨١ .

وبعد خطاب رئيس الدولة الافتتاحي يوم ٩ اكتوبر ١٩٨١ ، تلقى النواب المستقيلون من مجلس النواب رسائل فردية يوم الثلاثاء ١٣ اكتوبر ١٩٨١ ، يحيطهم علمًا أن التأويل القانوني الذي استندوا عليه في تفسير الدستور والاستفتاء غير صحيح ، وأن الاستفتاء له مدلول رجعي ينطبق مفعوله على البرلمان الحالي ، وبذلك يكون عليهم أن يلتحقوا بما موربتهم المتواصلة والا كانوا خارج الدستور وخارج الاطار القانوني .

وقد جاء في دورية المكتب السياسي السالفة الذكر أن " أمام هذا الواقع الذي يحاصرهم بضغوطين متوازيين سياسي وقانوني ، لم يجد النواب مناصا من الرجوع الى البرلمان والحضور في الجلسة الاستثنائية التي عقدت مساء يوم الثلاثاء ١٣ اكتوبر ١٩٨١ ، بصفة فردية وفي نفس الصيغة التي انسحبوا بها " .

تلك هي وقائع الانسحاب من المجلس والعودة اليه ، ولكن لا بد أن نذكر بوقائع أخرى حتى تكتمل الحقيقة لدى المناضلين ، حيث ألم ما تجدر الاشارة اليه ان ثلاثة من النواب المستقيلين والقاطنين بالرباط قاموا مباشرة بعد افتتاح البرلمان بالاتصال بمسؤولين سامين في الدولة (وزير الداخلية ومستشاروا الملك) "لتفسير موقفهم" و"الاحتجاج" على ما وصفوا به أنفسهم "خارجون عن الدستور والقانون" كما جاء على لسان النواب أنفسهم . وكان الحوار على مسامعهم في نهاية الامر أن رئيس مجلس النواب سيجيب على رسائلهم بالطريقة التي ذكرنا آنفا ، وبذلك لم يعد لهم ما يبررون به انسحابهم من المجلس . وهذا ما تم بالفعل ، واعتبر النواب المستقيلون أن القرار الحزبي بالانسحاب لم يعد له مفعول بعد توصلهم برسالة رئيس مجلس النواب .

وقد اعتبر المكتب السياسي من جهته في دورية ١٩ اكتوبر ١٩٨١ ، "أن قرار الاتحاد بالانسحاب من البرلمان الذي وكل الى المكتب السياسي أمر تنفيذه مصحوبا بالصلاحيـة الكاملـة في اختيار الزمان والظرف والصيـفة والاسلوب قد تـفذ بـكاملـه دون تـردد ولا تـنكـوـء ، وفي الوقت المناسب والظرف الملائم ، ونفذـه النـواب وفقـ الخـطة المرسـومة والـسلـوب المـقرر " .

واستطردت الدورية تقول "ان تنفيذ القرار اعطى مفعوله السياسي التام ، ونتائجـه الايجـابـية الكاملـة في المـحيـط السـيـاسـي وعلى جـمـيع المـسـتـويـات " . واختـتمـتـ الدـوريـةـ : "ان عـودـة النـواب بـصفـتهمـ

الفردية، وتحت ظروف استثنائية خاصة، لا تعني اطلاقاً عودة الاتحاد أو فريق المعارضة الاتحادية بوصفها فريقاً اتحادياً يعبر عن آراء الاتحاد وموافقه من مختلف الأحداث والاعمال".

هذه باختصار الظروف والملابسات التي أحاطت بتنفيذ القرار الحزبي القاضي بالانسحاب من المجالس المنتخبة. وقد توخياناً من عرض هذه الواقعية تجنب كل "الشائعات المغرضة وحملات التشكيك والدس" ، كما جاء في دورية المكتب السياسي الثانية العددية بـ ٢٣ أكتوبر ١٩٨١ .

وتجدر الاشارة الى أن انعدام أي موقف حزبي حول البلبلة والغموض والتردد أمام موقف النواب ، قد ساهم بقسط وافر في تضخيم "الشائعات المغرضة وحملات التشكيك والدس" ، ذلك أن المناضلين الحزبيين ، وبالاخرى الرأى العام الوطني والخارجي ، وجدوا أنفسهم أمام موقف سياسي بالغ الخطورة يتنافي كلباً مع القرارات الحزبية وأمام سوت الهيئات الحزبية على هذا الموقف ، والقول بأن وجود الاتحاد بالبرلمان قد انتهى ، بالرغم من عودة النواب – ولو بصفة فردية – قد ساهم بشكل وافر في البلبلة "الشائعات" و"التشكيك" في قدرة حزبنا على تحمل مسوؤلياته والالتزام بالقرارات الصادرة عن هيئاته الوطنية.

#### حقيقة الموقف الحزبي .

التزاماً بموافقتنا الثابتة صيانة لوحدته الایديولوجية والسياسية والنخالية ، علينا أن نضع حداً فعلياً لكل "الشائعات وحملات التشكيك والدس" ، وذلك بتوضيح حقيقة الموقف الحزبي من المجالس المنتخبة وبالكشف عن كل المواقف "التشكيكية" ، بدلاً من أن نلجم مرة أخرى إلى المنطق التبريري لتمرير تلك المواقف الفردية أو الجماعية رلو على حساب الحزب ورميده وكيانه .

فلنبداً من البداية ونقول أن "الموقف الحزبي ازاء المجالس المنتخبة والمسلسل الانتخابي برمه" واضح كل الوضوح ولا يقبل أي تأويل أو تحريف ، ويتجلى ذلك على الخصوص في مقررات "المواءمة الوطنية الثالثة وقرار اللجنة المركزية" لمايو ١٩٧٩ .

لقد حكم حزبنا على ما أسمى "السلسل الديمقراطي" بالفشل التام لما عرفه هذا المسلسل من تزييف واجهاض للارادة الشعبية ونظراً للطبيعة المخزنية للحكم في البلاد .. وببناء على هذا التحليل تقدم حزبنا ومن خلال أعلى هيئاته المسئولة (المواءمة الوطنية) بالبدائل الديمقراطية المرحلية والتزم بالنضال من أجل تحقيقه .

وبعد أن حلل البيان العام الصادر عن الدورة المواءمة الوطنية الثالث طبيعة الطبقات المستغلة واختيارات الطبقة الحاكمة و سياستها الالاديمقراطية واللاشعبية واحياء الاساليب المخزنية في الحكم وزيف "التجربة الديمقراطية" ، لم يتعدد في "الحكم على الحكومة الحالية واصنافها البرلمان الحالي بالعجز الواضح والاخفاق العبين" .

وقد وصف البيان العام "التجربة الديمقراطية" ، أنها : "الديمقراطية المزيفة في ابشع صورها وأبشع مظاهرها" . وطرح البيان البديل المرحلي الذي على حزبنا أن يناضل من أجل تحقيقه ، وهو : "الديمقراطية التي تعنى الغاء جميع الاساليب المخزنية في دولتنا وتحويلها إلى دولة وطنية ديمقراطية تعتبر الشعب مصدر السلطات وتبني مجتمعنا بمساهمة الجماهير الشعبية في التقرير والتنفيذ ومراقبتها مرافقة فعالة لكافة مستويات السلطة" .

وقد وضع حزبنا في موئمه الوطني الثالث برنامجاً نضالياً مرحلياً من أجل "مراجعة شاملة للدستور" ، و"اجراء انتخابات حقيقة يضمن فيها التعبير الديمقراطي الحر لكافة المواطنين البالغين الثامنة عشرة من عمرهم فأكثر، مع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الفعلية لتطهير الادارة من العناصر الفاسدة وضمان حياد الجهاز الاداري ككل وكاجزء ، حياداً حقيقياً ، انتخابات حرة نزيهة تمكن البلاد من التوفّر لأول مرة على مؤسسات تمثيلية تعكس بالفعل حقيقة القوى الوطنية والاتجاهات السياسية في البلاد" .

وقد وضع حزبنا شرطاً أساسياً من شروط خلق مناخ ملائم للتعبئة وانقاد البلاد من الاخطار المحيطة بها ، وهو اصدار عفو شامل رامي الى تحرير كافة المعتقلين السياسيين وعوده المنفيين الى الوطن .

هذا ما خرج به المؤتمرون الوطنيون الثالث المتعدد بشهر ديسمبر ١٩٧٨ ، فيما يتعلق باشكالية الديمقراطية ببلادنا ، وما فتئت القواعد الحزبية منذ ذلك الحين أن طالبت الهيئات المسؤولة وعملت على تنفيذ المقررات الحزبية أى النضال من أجل تحقيق البرامج الحزبية على جميع الواجهات السياسية والاجتماعية والثقافية .

وبناءً على المقررات الحزبية ، قررت اللجنة المركزية ، وهي أ على هيئة حزبية بعد المؤتمرون ، في دورة مايو ١٩٧٩ ، الانسحاب من المجالس المنتخبة وخاصة مجلس النواب ، لما عرفته الانتخابات التشريعية والبلدية والقروية من تزييف واجهاض للأراده الشعبية بكافة الاساليب بما فيها الضغط والاكراء وشتي انواع القمع والتزويب . وقد جاء هذا القرار في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية لا تقل خطورة عن الوضاع التي فجرت أحداث ٢٠ يونيو ١٩٨١ ، اذ ان الحكم شن حملة قمع واسعة ضد المناضلين الحزبيين والنقابيين على اثر اضرابات ١١ او ١٢ ابريل ١٩٧٩ ، وتميزت هذه الحملة بالاعشرات من الاعتقالات والمحاكمات والطرد الجماعي من العمل الذي شمل على الخصوص المئات من رجال التعليم والصحة .

وقد استند قرار اللجنة المركزية بالانسحاب من المجالس بالإضافة الى مقررات المؤتمرون الوطنيون الثالث ، على كون ما سمي بـ" التجربة الديمقراطية " سرعان ما انكشف زيفها وتبدلت ادعائاتها وسقط قناعها التضليلي الهداف الى تفطية الواقع بعيد كل البعد عن ابسط المباديء الديمقراطية ، الواقع تميز بالمزيد من القهر والاستغلال واستغلال النفوذ والرشوة والاستبداد بالسلطة وختق ابسط الحرريات العامة وخاصة وحرية الرأي والتعبير والاعتقالات التعسفية والمحاكمات الصورية وملء المعتقلات بالعزيز من المناضلين السياسيين والنقابيين بدلاً من افراغها من المعتقلين الذين قضوا سنين طويلة بغياب السجون ..

#### هل نفذت القرارات الحزبية؟

ذلك باختصار الرواية السياسية العامة التي استند عليها حزبنا للانسحاب من المجالس المنتخبة والاستمرار في النضال الديمقراطي بعيداً عن المؤسسات المزيفة حتى يضمن الشروط الملجمة لديمقراطية يتتوفر فيها الحد الأدنى من النزاهة والتعبير الحر وتكون اطاراً للنضال والعمل من أجل تحقيق الدولة الوطنية الديمقراطية .

ولكن هل نفذت القرارات الحزبية بهذه الخصوص "في الوقت المناسب والظرف الملائم وبدون تردد ولا تلوكه وبالصيغة والاسلوب المطلوبين .." بالنظر الى مقررات المؤتمرون وقرار اللجنة المركزية؟ !

انه سؤال جوهري لا مناص من الاجابة عليه اذا أردنا ان نضع حداً "للشائعات وحملات التشكيك والدس" ، واما اردنا فعلاً : "ان يكون احتفاءنا بالذكرى النضالية لشهيد حركتنا المهدى هذه السنة تحت

شعار: "الصمود والاستمرار في مقاومة القمع ومصادر الحقوق والحرفيات الديمقراطية وتحرير كل المعتقلين"،<sup>١</sup> وإذا أردنا فعلاً أن نؤكد جميماً: "إن حركتنا هي حركة نضال شعبي مستمر ومقاومة متواصلة على طريق التحرير والديمقراطية، وأننا ماضون على طريق المهدى وعمر با مانة واستبسال".<sup>٢</sup>

وفي الجواب المطلوب، سوف نقتصر على الكيفية التي نفذ بها القرار الحزبي دون أن نتساءل عن مدى "الصمود والاستمرار في الصمود ومقاومة القمع ومصادر الحقوق الديمقراطية...". من طرف المسوؤلين عن تنفيذ القرار، ومدى "مضيهم على طريق المهدى وعمر با مانة واستبسال"، إذ أن الشعارات مهما كانت ثورية وبراقة يبقى في نهاية المطاف محك صدقها ومصادقتها هو الممارسة وترجمتها على أرض الواقع.

فالقرار الحزبي بالانسحاب من مجلس النواب قرار سياسي اتبى على تحليل للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد كما جاء في المقررات الحزبية. ولم يراع هذا القرار أى اعتبار قانوني أو دستوري أو تأويل من التأويلات للفصل ٤٣ من الدستور المعدل باستفتاءٍ ١٩٨٠.<sup>٣</sup>

ويجب التذكير، بالإضافة إلى ذلك، أن القرار الحزبي بالانسحاب اتّخذ قبل إجراء الاستفتاء نفسه بسنة كاملة، وهذا دليل كافٍ على أن الموقف الحزبي من المجالس هو موقف سياسي وليس قانوني أو دستوري. وكان على الهيئات المسوّلة وعلى النواب المعنيين كأفراد بالانسحاب أن يعلموا على تنفيذ القرار الحزبي بقطع النظر عن مدة الانتداب، سواء كانت أربع سنوات أو ستة، سواء طبق تعديل الفصل ٤٣ على المجلس الحالي أو لم يطبق.

ان الهيئات المسوّلة والنواب الذين انتخبو باسم الاتحاد الاشتراكي وضعوا الحزب في مأزق قانوني، كان بالأمكان تجنبه لو طبق القرار الحزبي بحيفاته السياسية وليس القانونية، ذلك أن هذا القرار سبق الاستفتاء ولا علاقة له بمبادرة هذا الاستفتاء وما تضمنه من تعديل للفترة النيابية.

ويجب القول أن الانتظار إلى نهاية الفترة التشريعية العادية ل الأربع سنوات واللجوء إلى تأويل الفصل ٤٣ من الدستور للاستقالة من مجلس النواب، يعتبر تنفيذاً متأخراً عرّج للقرار الحزبي الذي أفرغ بهذه الفسطورة من محتواه السياسي وترك الماء مفتوحاً على مصراعيه لكافة المناورات والمراوغات، سواء من خارج الحزب أو داخله.

وكان على الهيئات المسوّلة الحزبية أن تذكر في موقف واضح بمقررات الحزب و موقفه من المسلسل الانتخابي والمجالس المزيفة والمفسوحة واجهاض الإرادة الشعبية ومصادر كل الحرفيات الديمقراطية، ذلك الموقف الذي يتضمن الانسحاب من مجلس النواب.

وكان على نواب المعارضة الاتحادية – ولو فردياً – أن يعلّموا انساحبهم من المجلس بالموقف السياسي للحزب الذي ترشحوا باسمه وفازوا بمقاعدهم بفضل تعبئة مناضليه، دون التعرض للتأويلات الدستورية التي استعملت وكأنها مبرر للانسحاب يرمي إلى طمس الدوافع السياسية ويترك امكانية مراجعته في أى وقت وحين باثارة تأويلات مضادة.

ولعل ما جاء في مذكرة المكتب السياسي من أنه وضع مسيطرة سياسية وقانونية تضع الانسحاب برمته في إطار قانوني لتطويق "المدلول السياسي"، يعني بالذات أن المسطرة المتبعه كانت ترمي بالضبط إلى تجنب الموقف السياسي الذي قرره الحزب بواسطة أعلى هيئاته المسوّلة (الموءود واللجنة المركزية).

وهذا ما حصل بالفعل حينما انحصر الامر في مشكلة دستورية ولم يأخذ الانسحاب بعده النضالي ضمن المعارك السياسية التي قرر حزبنا خوضها لارساله قواعد مجتمع حر ديمقراطي في بلادنا ، فعاد النواب المستقيلون الى المجلس وكاًن لهم لا ينتهيون الى الحزب الذي قرر الانسحاب منه وله وحده صلاحية مراجعة هذا القرار .

#### "عودة النواب لا تعني عودة الاتحاد"

ومنذ اللحظة التي تراجع فيها النواب المستقيلون عن تنفيذ قرار الحزب ، أطلق فعلا العنوان لعدة شائعات وتأويلات وسط المواطنين والمناضلين وذلك في غياب أي موقف حزبي واضح . وقد احس المناضلون والعاطفون على الحزب بنكسة حقيقة كما عبر عنها العديد من المسؤولين والمناضلين الحزبيين . . . . .

لقد جاءت دورية المكتب السياسي تحاول الحد من الفعل السلبي والخطير لتراجع النواب المستقيلين على حياة الحزب ومستقبله .

وكما أشرنا الى ذلك آعلاه ، جاء في المذكرة : " ان تنفيذ القرار أعطى مفعوله السياسي التام ونتائج الإيجابية الكاملة في المحيط السياسي وعلى جميع المستويات " . قد يكون ذلك صحيحا وان كان المفعول السياسي للانسحاب سيعطي نتائج أكثر إيجابية لو أنه تم بطابعه السياسي التام ، خاصة في الظروف التي اجتازها الحزب في هذه الفترة والرصيد الجماهيري الهائل الذي اكتسبه ، خصوصا على اثر نضالات ٢٠ يونيو ١٩٨١ .

ولكن بقدر الإيجابية التي كانت للانسحاب كانت السلبية السياسية لمفعول التراجع عن الانسحاب أكثر فأكثر ، سواء على صعيد التنظيمات الحزبية أو على صعيد الرأي العام الوطني والخارجي .

ـ على صعيد الرأي العام الوطني ، قد يفقد الحزب مصداقيته وسط الجماهير من جراء هذا الموقف حيث أصبح المواطنون يتسلّلون عن مدى "استمرار الاتحاد في الصمود والثبات في وجه القمع لتحقيق مطامع الشعب المغربي في الحرية والديمقراطية " .

ـ على الصعيد الحزبي ، ان التراجع عن تنفيذ القرار الحزبي جاء بمثابة حقنة من الغضب تارة ومن التبيّس تارة أخرى ، حيث ان موجة من التشوّؤم عمّت التنظيمات الحزبية التي أصبحت ترى أن قرارات الحزب التي ساهمت في صنعها ببنائها وتضحياتها لم يعد لها اعتبار أو احترام وأصبحت عرضة للتشكيك والتحريف ، بل أنها أصبحت تدفع دفنا وبكل وضوح ودونها آية مرواغة أو مناورة من المناورات المعهودة ، فأصبح المناضلون يتسلّلون عن جدوى الاستمرار في التنظيم اذا كانت القرارات التي تتخذها بوعي ومسؤولية لا نحترمها ولا ننتسب بها .

ـ ولقد جاء في دورية المكتب السياسي : " ان عودة النواب بصفتهم الفردية ، وتحت ظروف استثنائية ، لا تعني اطلاقا عودة الاتحاد أو فريق المعارضة الاتحادية بوصفه فريقا اتحاديا يعبر عن آراء الاتحاد وموافقه من مختلف الاحداث والاعمال " .

وقد طلب من عدد من المسؤولين الحزبيين التوجه الى الاقاليم لاقناع التنظيمات الحزبية بهذه التفسير لعودة النواب الى البرلمان .

اننا كإقليم حزبي لا يمكن ان نقتصر البتة بهذا التأويل لتراجع النواب المستقيلين عن تنفيذ

## القرار الحزبي بالانسحاب .

فأول دليل مادي على أن الاتحاد هو الذي عاد إلى المجلس ، هو الدليل الذي أعطاه النواب أنفسهم حينما أصدروا بياناً سياسياً يفسرون فيه أسباب عودتهم إلى المجلس .

وقد استهلاوا هذا البيان المؤرخ يوم ١٩٨١/١٠/٢٥ ، بالعبارة التالية : " ان النواب الاتحاديون يعلنون ما يلي : . . . . ( ان الخطأ النحوى الملاحظ فى هذه العبارة موجود في النص الأصلى ) .

وقد بيرر "النواب الاتحاديون" موقف عودتهم إلى مجلس النواب ، "انطلاقاً من هذا الاعتبار (الاخطر المهددة لوحدتنا الترابية) ، وهذا الاعتبار وحده فاتنا قررنا اعادة النظر في الموقف المستخدم من طرقنا بتاريخ ٧ اكتوبر ١٩٨١ ، على أن يكون حضورنا بكيفية فردية ويتوخى في الاساس القيام بواجبنا الوطني في الدفاع عن وحدة بلادنا الوطنية" .

وال واضح من هذا البيان ، ان "النواب الاتحاديين" قرروا بصفة جماعية " اعادة النظر في الموقف المستخدم من طرفهم " . ولم يتخدوا هذا القرار " بنفس الصيغة التي انسحبوا بها " كما جاء في دورية المكتب السياسي .

والادهى من ذلك أنهم فسروا رجوعهم سياسياً ، (القضية الوطنية) . ومعنى ذلك أن رجوعهم سياسي وهذا منطقي جداً لأن مجلس النواب مؤسسة سياسية بالأساس ، وليس نادياً رياضياً يمكن لاعصائه أن يلعبوا الألعاب الفردية أو الألعاب الجماعية التي تقتضي تكوين فريق .

وال موقف السياسي ولو تعلق الامر بالعدوان الذي يتعرض له ترابنا الوطني ، من اختصاص الحزب . وبالفعل ، فإن المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي لنقواته الشعبية ، تمثيلاً مع المواقف المبدئية لحزبينا تجاه القضية الوطنية المقدسة ، أصدر بياناً يوم ١٤ اكتوبر ١٩٨١ ، أي غداة الجلسة الاستثنائية ، ندد فيه بالعدوان الذي تعرضت له بلدة كتلة زمور ودعا كافة المناضلين والعاطفين والمواطنين إلى مواصلة التعبئة الوعائية والاستعداد المتطلب لكل التضحيات من أجل ردع العدوان وصيانة الوحدة الترابية .

وبهذا الموقف الذي اتخذه الحزب كان النواب المنتهون إلى هذا الحزب في غنى تام عن اتخاذ أي موقف فردي فيما يتعلق بالقضية الوطنية ، خاصة وأن حزبنا قد ربط دائماً في برامجه بين القضية الوطنية والمشكل الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي في بلادنا . فرفض السكوت عن خنق الحريات العامة والاستقلال الذي تمارسه حفنة من المستغلين على الجماهير الكادحة بحججة ضرورة الدفاع الوطني ، لانه يعتبر ان التحرر الاقتصادي ونهج سياسة ديمقراطية وشعبية تتکامل مع حاجيات الدفاع الوطني وصيانة وحدتنا الترابية واستقلالنا الوطني . وقد خاض حزبنا حرباً ايديولوجية ضروسـاً في هذا الباب مع من استفادوا من الحرب وأبواقيمـ .

لذا فالقول ان اعتبار القضية الوطنية هو الذي جعل النواب يتراجعون في تنفيذ القرار الحزبي ، لا يستند على أساس موضوعي ولا على المقررات الحزبية ، فأسباب هذا التراجع أقل ما يمكن القول عنها أنها ذاتية بحتة ولا حزبية .

ان البيان الذي أصدره "النواب الاتحاديون" يعني بما لا يترك مجالاً للشك أنهم يعتبرون أنفسهم فريقاً اتحادياً يتخذ مواقف سياسية وأخرى . وهنا على الحزب أن يوضح هذا اللبس والغموض الذي

من شأنه أن يزيد البلبلة في صفوف المناضلين والعاطفين وذلك باتخاذ موقف واضح في هذا الشأن.

ان النواب عندما ترشحوا للانتخابات التشريعية كانوا اتحاديين ، بل منهم من هو عضو باللجنة الادارية الوطنية، وشكلوا فريقاً اتحادياً وتحذثروا باسم الحزب داخل البرلمان وخارج طيلة أربع سنوات ، والتزموا بكل مقرراته وبرامجه بما ينطوي عليه الالتزام الحزبي من معنى . . . فعودتهم لا يمكن إلا أن تفسر بأنها عودة الاتحاد ولو عاد النواب بصفتهم الفردية ولن يشكلوا كالسابق فريق المعارضة الاتحادية ، الذي لا زال يحتفظ بالامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة الى الفرق البرلمانية داخل المجلس .

وإذا تتبعنا "الاطار القانوني لتطبيق المدلول السياسي" واعتبرنا أن النواب هم "نواب الأمة" ، أي انهم فازوا بمقاعدهم بأصوات عموم الناخبين وليس الاتحاديين فقط ، فعلينا كذلك أن نفرغ عودتهم من "مدلولها" السياسي ، أي لا تعتبرها تراجعاً عن القرار الحزبي وذلك باعتبار أن النواب منذ اللحظة التي توافقوا فيها عن تنفيذ قرار الحزب وضعوا أنفسهم خارج الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية . وبذلك وحده ، يمكن القول : "أن عودة النواب لا تعني اطلاقاً عودة الاتحاد أو فريق المعارضة الاتحادية . . . ، لأن الحزب لم يكن ممثلاً بطريقة عذرية أو ميتافيزيقية ، بل بواسطة أفراد من دم ولحم .

ويجب القول ان أكبر تشكيك في الحزب وقدرته على "الاستمرار في الصمود ومقاومة القمع الخ . . ." هو الموقف التشكيكي فعلاً الذي وقفه النواب الذين تراجعوا عن تنفيذ قرار الحزب .

والشيء الذي ضاعف من "الشائعات وحملات التشكيك" ، هو انعدام اتخاذ أي موقف حزبي واضح في اتجاه آخر ومحاولة تبرير ما يستحيل اطلاقاً تبريره بأى وسيلة كانت .

في حين ، على حزبنا أن يفصل نهائياً إذا أراد فعلاً أن "يستمر في الصمود والفضل . . . " ، أن يفصل نهائياً وبشكل واضح مع أي نوع من أنواع المواقف التشكيكية والانتهازية التي ستؤدي لا محالة إلى خراب الحزب إذا ما تركناها تتساءل وراء المنطق التبريري الذي ما انفك حزبنا يعاني منه طيلة عدة سنين ، لأنها تشكيك في هوية الحزب وأيديولوجيته واستراتيجيته وشعاراته النضالية وتاريخه وكتاباته برمته .

وبهذا الصدد ، علينا أن نضع التراجع عن تنفيذ القرار الحزبي ، فيما يخص الانسحاب من مجلس النواب ، في اطار الممارسة السياسية والحزبية التي عاشها الاتحاد الاشتراكي طيلة الفترة الانتخابية التي انطلقت منذ ١٩٧٦ ، وأن نوضح الاختيارات الحزبية الايديولوجية والسياسية والخط النضالي للاتحاد الاشتراكي "الخط الذي نهجه وتأسس على أساسه حينما انتفض ضد القيادة البرجوازية لحزب الاستقلال ، وطوره من خلال مسيرته النضالية الطويلة ومن خلال موئمه وقراراته وآخرها مقررات المؤتمر الاستثنائي والمؤتمرون الوطني الثالث .

والوضعية الشاذة التي نواجهها اليوم داخل الحزب ليست منعزلة عن هذا الاطار الايديولوجي والسياسي وعن النموذج الذي حاول البعض أن يحيط به هذه الاختيارات الحزبية ليسهل تحريفها واطلاق العنان لكل الممارسات الانتهازية والاستسلامية والتصفوية لرصيد الحزب النضالي والجماهيري والتنظيمي .

لذا سيكون علينا أن نوضح الخط الديمقراطي للاتحاد الاشتراكي بناءً على اختياراته الايديولوجية الأساسية حتى تتوضّح لنا الطبيعة السياسية والطبيقة لممارسات من نوع الممارسة التي عرفها الحزب على صعيد مجلس النواب . وهذا سيكون علينا أن نميز بين الخط الديمقراطي النضالي للاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وبين الخط الانتخابي والممارسات التحريفية والانتهازية المنسجمة معه والذي لا علاقة له مع الاختيارات الأساسية للحزب .

اذن المطروح اليوم على حزبنا أكثر من اي وقت مضى ان يوضح خطه النضالي ويصونه من كل محاولات التمييع والتفكك خاصة في الظروف الاستثنائية والاخطر التي تحبط بحزبنا من كل جانب.

ولسوف يساهم اقليم الرباط في هذا التوضيح ايمانا منه بأن الحزب لا يمكن أن يحافظ على كيانه ويوافق مسيرة النضالية دون أن يرفع كل أنواع العنوف واللبس ودون أن يضع حدا للamaras اللاحزبية والمتناهية مع الاختيارات الاساسية ومع هوية حزبنا كاستمرار لحركة التحرير الشعبية . . . .

**الخط النضالي الديمقراطي  
للاتحاد الاشتراكي  
وممارسة الخط الانتخابي**



يتضمن الموضوع :

**١ - التذكير بمعطيات قارة**

(١) البنية القائمة والخيارات الطبقة الحاكمة

(٢) البنية السياسية والصراع الطبقي

**٢ - الإيديولوجية والخيارات الحزبية**

(١) المؤتمر الاستثنائي والاشراكية العلمية

(٢) الخط النضالي الديمقراطي

**٣ - الممارسة الانتخابية والتنظيم الحزبي**

(١) ملابسات حول النضال الديمقراطي

(٢) المفهوم الانتخابي الحزبي

**خاتمة : النقاش الديمقراطي ضرورة حتمية**

## لقد يسم

وهداماً توقعناه وهذا ما حدث بالفعل ، حيث بعد مهرزلة البرلمان في أكتوبر 1981 انتقل المكتب السياسي مباشرة إلى « توقيت وغزو » المناضلين والمسؤولين الحزبيين خاصة في القبض على الرباط وبين ملل ، فبدل النقاش الديموقراطي اختار المكتب السياسي - حواريه - اتخاذ « الاجراءات الانفعالية وانفعالية التي تنسجم مع طبيعته والتي افتقده كل شرعية تجاه القواعد الحزبية المناضلة ، والحقيقة ان هذا التوجه لم يكن انفعالياً أو اعتباطياً أو ناتجاً فقط عن العجز والفشل التامين الذين أصبح عليهمما « المكتب السياسي » - والذين لم يعد يختلف حولهما اثنان داخل الحزب على اختلاف الميلولات والاتجاهات - بل ان هذا التوجه كان تمهدًا لخطوة شمولية مادفة إلى ضرب اختيارات الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وتصفية رصيده النضالي بعد تشويههما .

وتلخص تلك الخطوة في عمليتين متوازيتين ومرتبتين في ذات الوقت :

- أولاً قيادة عملية انشقاقية من الاعلى وبالاعتماد أساساً على عدد من العناصر المنحرفة والانتهازية والتخيلة على الاتساع والتي لفظتها التنظيمات الحزبية منذ سبعين ، وبالاعتماد ايضاً على تسليل بعض الاعضاء الحزبيين ذوي النيات الحسنة والذين لا زالوا يتعاملون مع الاجهزة السياسية وخاصة « المكتب السياسي » بنوع من المتأالية والقدسية .

وأمام الفشل الواضح لهذه العملية الانقسامية الللاحزبية التي تحطمـت أمام الوعي المتقدم للمناضلين واللتزام الصلب للقواعد والتنظيمات الحزبية ، اضطر « المكتب السياسي » وبعض اعيانه المسؤولين إلى الكشف عن هويتهم الحقيقة التي ظالماً قنعوا مختلف الشعارات لغرض هيمنتهم وجبرهم على الاتحاد وهي بكل بساطة واختصار : العمالة الطبقية.

واحداث بني ملال في 24 أكتوبر 1982 والمؤامرة التي دبرها « المكتب السياسي » بتعاون مع السلطة ضد المناضلين الحزبيين للزج بهم في السجن ، اعطت الدليل القاطع - لمن كان في حاجة إلى المزيد من الدلائل - أن العمالة الطبقية الانتهازية والانصرافية لا ولائكة المتسلسين سقطت إلى عمالة من نوع آخر وأكثر شراعة ستدركه للمناضلين تعنـها بالشعب الملام ، فبعد فشل الإرهاب الفكري انتقل « المكتب السياسي » مباشرةً وبدون تردد إلى مرحلة الإرهاب البوليسي

بعد المناضلون ضمن هذه النشرة أساساً الجزء الثاني من المذكورة التوضيحية ( مواقف الحزب بين النظرية والتطبيق ) والتي كان موضوعها هو : الخط النضالي الديمقراطي للاتحاد الاشتراكي وممارسة الخط الانتخابي .

ومن حقنا أن نتساءل جميعاً : لماذا إعادة نشر هذا الموضوع وفي هذا الترف بالذات ؟

- السبب الأول هو ان مختلف التنظيمات الحزبية وفي كافة الأقاليم قد احتد الحاحا كبيراً على ذلك لأن الطبعة الأولى لنشرة فبراير 1981 لم تكن - لأسباب تقنية - واضحة في العديد من صفحاتها الوضوح الكافي الذي يمكن من قرائتها .

- السبب الثاني هو ان الموضوع يكتسي أهمية كبيرة اذا اعتبرنا النزوف السياسية التي تمر منها والتي نحن مقبلون عليها في المستقبل القريب ، وإذا اعتبرنا ايضاً المحاولات والمناورات البائسة والخجولة في أن واحد التي يقوم بها عدد من الانهاريين والمسؤولين داخل المكتب السياسي او خارجه لتمرير مواقف وسلوك يتنافى وأي سلط مبدئي للاتحاد الاشتراكي وشد اعلى ارادة هباته المسؤولة المقررة التي جمدت اكثر من سنة ونصف كي لا يسمع لها بالتعبير عن رايها .

وان ما جاء في خاتمة الموضوع الذي نحيـد نشره اليوم بعد بروز سنة كاملة ، هو بالذات أن النقاش الديمقراطي هو رورة حتمية داخل الحزب لأن الاتحاد حزب ديموقراطي تتحكم فيه المركبة الديمقـراطية وللنقد والتـقـ الذـاتـي ، وأنه من الواجب استدعاء اللجنة الإدارية الوطنية واللجنة المركزية لفتح هذا النقاش الديمقراطي حول المشاكل التي كان الحزب يتخبـط فيها ومحاولـة ايجـادـ الحلـولـ واتـخـاذـ المـواقـفـ « النـضـاليةـ » لتجاوزـها .

بل إنـاـ عـدـرـناـ منـ اـتـخـادـ ايـ مـوقـفـ اوـ اـجـراءـ تنـظـيميـ فوقـ وـبـرـوـقـراـطـيـ ، اذاـ انـ ايـ اـجـراءـ منـ هـذـاـ القـبـيلـ سـيـجـعـلـ « اـزـمـةـ » اـصـحـاءـ لـتـازـمـ اـكـثـرـ فـاكـثـرـ بـلـ سـتـجـعـلـهـمـ تـقـانـيـاـ خـارـجـ صـلـوفـ الـلـلـهـدـ الاـشـتـراـكـيـ للـقـوـاتـ الشـعـبـيـةـ .

يد الشعب الكادح وعلى راسه العلبة العاملة : « انتا لا تزعم الاتيان بایدیولوچیہ جدیدہ قد یطلق علیها نعت من النعوت »، كما قال الشهید عمر بنجلون من اعلى منصة المؤتمر الاستثنائي وكانه كان يعلم مسبقاً ان هناك من سیحاول تحريف الاشتراكية العلمية ، كما انتا لا تزعم الاتيان بخط جدید او تقديم « برهان » او « بديل » ، فعبارة التضليل والتناور على الجماهير الذين يطابقونا « بابديل » ، لن ترد على « تحديهم » الزائف لأن ليس لنا بديل عن الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وایدیولوچیہ التوریہ وخطه النضالی الدیموقراطي .

فلا زعم لنا سوى المساهمة في توضیح هذا الخط حتى لا نترك المناضلین عرضة للتضليل « الذي يشكل وسیلة من وسائل قمع وطاردة المناضلین » كما جاء في تقيیم التقریر الایدیولوچی .

وكيفما كان الحال ، كان بديل المناضلین الاوفیاء لحزیبهم لمن يكون ابداً هو البديل الذي تعليه الطبیة الحاکمة وليس هو الافتراض حتى على الشهداء من حبیب المهدی وعمر لم تبرر الخط الانتخابی الدخیل على حزب المهدی وعمر .

وبالمناسبة نوجه نداء حاراً الى كافة المناضلین والاطر الحزبیین وخاصة منهم المتقنون ، کی یسامھوا من جانبھم بكتاباتھم وملحوظاتھم للمزيد من التوضیح حتى یقبلون الخط النضالی الدیموقراطي الصھیغ لحزینا وحتى تقطع الطريق نھائیاً في وجه كل التحریفات والتشذیبات التي اصبح یروجھا وبكل وقارۃ السمسارة الجدد للطبیة العاملة والشعب الكادح ، وننھن ان الحد الاشی من النقاش الدیموقراطي یقتضی التعبیر الحر عن الآراء فيما یتعلق بالقضايا الحزبیة الجوهیریة ، وان هذا النقاش حق وفي نفس الوقت مسؤولیة منقاة على كل المناضلین والاطر الحزبیین ، وان ممارسة هذا الحق وتحمل هذه المسؤولیة یشكّلان ایضاً الحد الادنى من الالتزام الحزبی ...

يناير 1983

بتعاونه المباشر مع السلطات وقوات الامن لقمع المناضلین وتطویق المقرات او احقالها وتطویق حتى المقابر ، وذلك لتمریر عملیته الانشقاقیة ...

- ثانياً : ان هذه العولیة مرتبطة ارتباطاً وثیقاً ومباسراً بالعملیة الثانية : وهي ایجاد اجهزة « حزبیة » تابعة « للمكتب السياسي » لاتخاذ مواقف سیاسیة لا حزبیة باسم الحزب نفسه وتحت لواءه ، ولم یترى « المكتب السياسي » في التمهید لهذه المواقف في التراجع نھائیاً عن تنفیذ القرارات الحزبیة وذلك باعادة تشكیل « المعارضة الاتحادیة » مثلاً كعربون اولی لاستعداده الكامل للقيام وبوضوح بدور العمائد الطبقیة .

ومما عجل بهذه الاحداث جمیعها ، هو الرکض خد الساعۃ ، .. ساعۃ الانتخابات المقبلاً التي توضح ان « المكتب السياسي » قرر ان یقدم من اجلها كل ما لا یمنکه الا وهو الریصد النضالی للاتحاد الاشتراکی للقوى الشعبیة الذي لم یکن يوماً ولن یکون ابداً بضاعة للمساواة نیاب وتشقیری بهذه السهولة في سوق الانتهازیة التي انتعش من جديد في الايام الاخیرة على الساحة السیاسیة ...

وكما اوضحت المذکورة التي نعید تشریھا الدیوم ، فإن الحزب المناضل الحقیقی لا یخسی ولا یتمالص من الانتخابات ، ولكن المطروح هو : هل سنتستخدم الانتخابات مرة اخری لافراج الحزب من محتواه الایدیولوچی والسياسي والتنظيمی والتوری کما حاول ان یغفل « المكتب السياسي » واتباعه ؟

أم بالعكس : هل سندخل الانتخابات « کواجهة فعلاً من واجهات النضال » ، مع الحفاظ على الهویة النضالیة لحزینا بل وتعیینھا وربطها بالکفاح على الساحة الجماهیریة في جميع الواجهات ؟

فهذا ما حاولنا ای فوضیه حينما کشفنا فی السنة الماضیة عن التناقض والتنازع الحاصل بین الخط النضالی الدیموقراطي الصھیغ للاتحاد والخط الانتخابی والانتهازی الذي ما انتهک یحاول عبثاً الحلول محله ، وهذا التوضیح کان منطقه هو قرارات المؤتمرات الحزبیة وهیاته المركزیة وليس الا ...

ولذکن واصحین وصادقین مع انفسنا اولاً ومع كل رفاقنا الاتحادیین المخلصین الذين لا یهمھم سوى مصير الحزب واستمراریته کادحة نضال وتغيیر في

عن الطبيعة السياسية والطبية لعمارات من نوع الممارسة التي شهدتها الحزب على صعيد مجلس النواب .

وهنا سيكون علينا ان نذكر بالسمات الاساسية للأوضاع القائمة التي تأسس الحزب ليناضل من أجل تغييرها ، وان تميز بين الخط الديمقراطي النضالي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وبين الخط الانتقالي والممارسات التحريرية والانتهازية المترتبة عنه والمنسجمة معه ذلك الخط الذي لا علاقة له مع الاختيارات والمبادئ الاساسية للاتحاد .

فالاطروحة على حزينا اليوم واكثر من اي وقت مضى ان يوضح خطه النضالي وان يصونه من كل محاولات التمسيح والتفكك والخلط خاصة في الظروف الاستثنائية والاخطر التي تحبط بحزينا من كل جانب .

ولسوف يسامح اقليم الرباط في هذا التوضيح اياماً منه يان الحزب لن يتمكن من الحفاظ على كيانه ومن مواصلة مسيرته النضالية دون ان يعمل على رفع كل انواع الفوضى واللisis دون ان يضع خدا للممارسات اللاحزبية والمتناهية مع الاختيارات

الاساسية ومسع هوية حزينا  
كاستمرار لحركة التحرير الشعبية جعل من الاشتراكية العلمية هدفاً له ومنها لتعاليه .

### التذكير بمعطيات قارة

#### 1 - البنيات القائمة واختيارات الطبقة الحاكمة :

علينا اولاً ان نذكر بطبيعة البنيات التي يقوم عليها المجتمع المغربي ، ولقد تأسس حزينا وما فتئه يناضل ويتطور من خلال نضالاته من أجل تغيير هذا المجتمع بعد تحليله تحليلاً موضوعياً علينا ، ولا يمكن لهذا التحليل ان يكون سائباً الا اذا ارتكز على الاشتراكية العلمية التي تبنّاهما الاتحاد الاشتراكي كادة للتحليل وكهدف ، ولقد اعطت الابيات العزبية خاصة منذ المؤتمر الاستثنائي والمؤتمر الوطني الثالث السمات الأساسية التي تنسّم بها الهيأكل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية في المجتمع المغربي ، هذا وان هذه الابيات نفسها تلح على ضرورة دراستها واغاثتها... .

فما يجب التذكير به اولاً وقبل كل شيء وباختصار كبير ، هي المعطيات البنوية القارة التي

### الفسط الخالسي الديمقراطي للاتحاد الاشتراكي وممارسة الخط الانتقالي

لقد اثار « انسحاب » النواب الذين ترشحوا باسم الاتحاد الاشتراكي في انتخابات 3 يونيو 1977 من مجلس النواب تنفيذاً للقرارات الحزبية ثم عودتهم بعد ذلك الى البرلمان ، لقد اثار هذا الموقف نقاشات وردود فعل مختلفة وسط المناضلين والمعاطفين على الحزب .

ولقد اوضحتنا في مذكرة سابقة صادق عليها اقليم الرباط ، الملabbات التي احاطت بتراجع النواب عن تنفيذ القرارات الحزبية وكيف ان هذا التراجع وجه ضرورة قاسية لرصيد حزينا وسط الجماهير الشعبية خاصة بعد للنضالات البطولية التي خاضها مناضلوها في 20 يونيو جنباً الى جنب مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمواجهة الحرب الطبية الشرسة التي شنتها الايام الاربعاء الالهي الحاكم ضد الجماهير الكادحة وهي مقدمتها الطيبة العاملة .

ولقد اشرنا الى جانب ذلك الى ان هذا التراجع عن تنفيذ القرار الحزبي فيما يخص الانسحاب من مجلس النواب لم يكن منعزلاً او عفرياً او اعتباطياً ، بل انه يشكل نتيجة موضوعية ومنطقية للممارسة السياسية والحزبية التي عرفها الاتحاد الاشتراكي طيلة الفترة الانتخابية التي انطلقت منذ 1976 بل انه يعكس نظرة ايديولوجية وسياسة خاصة حاولت دوماً ان تحل محل الاختيارات الاساسية والخط النضالي للحزب او ان تحبطها بالغموض لفتح الطريق تدريجياً نحو تعريفها واطلاق العنوان لشتي انواع الممارسات الانتهازية والاسلامية والتصوفية لرصيد الحزب النضالي والجماهيري والتنظيمي .

فالموضوع ادنى لا يحصر فقط في ادانة موقف بضعة نواب والبحث عن الاجرامات « التاديبيه » في حقهم او محارلة صياغة ( كما يفعل البعض ) تبريرات نوعاً ما مقبولة « لتجاوز » هذا الموقف ذلك « التجاوز » السطحي الماطفي الذي يبقى على عمق المشاكل بل يكرسها ويتركها تتفاقم . ان الموضوع اكبر واحضر من ذلك ، لانه يهم اختيارات الحزب الایديولوجية وخطه النضالي لتسى من واجبنا كمناضلين ان نسامم بما في توضيحها حتى نستطيع الكشف

في مجتمعنا يجب أن يخضع لتحليل العلاقات الاجتماعية للإنتاج وبالتالي التركيب الطبقي والمكونات الطبقية للتشكيلة الاجتماعية المغربية .

فلا يمكن إذا أردنا ان نطبق المنهج العلمي الجدلاني أن يخضع تحليلنا لقوالب مجتمعات عرفت تطورا في زمان ومكان يختلفان تماما عن الزمان والمكان الذين تم فيما بسط نفوذ الرأسمال الاستعماري على المغرب ، فلا يمكن أن نقول مثلا أن التشكيلة المغربية تنحصر في نمط الانتاج الرأسمالي وبالتالي فالتنافس والصراع ينحصران فيها بين البروليتاريا والبورجوازية .

فلكي ندرك عمق الصراع في التشكيلة المغربية علينا أن نحدد بصفة نهائية طبيعة تبعيتها للأمبريالية العالمية وطبيعة الطبقة السائدة التي تنظم هذه التبعية واستغلال وامتصاص الفائض الوطني لفائدة الرأس المال الغربي ..

وهذه الطبقة السائدة تكونت وتوسعت في ظل لسلطة المخزنية التي انبثت بعد الاستقلال ( بيان المؤتمر الوطني الثالث ) ويفصل اختياراتها الرأسمالية والتابعة للأمبريالية .

انها طبقة الوسطاء المعمرين الجدد والبورجوازية الكومبرادورية والثقافية التي تشكل حلقة متقدمة ضد الجماهير الكادحة من عمال وفلاحين فقراء وتجار صغار وحرفيين وشباب الذين لا مطاحة لهم في التبعية للرأسمال الاجنبي بل ان مصلحتهم تكمن في القضاء على نفوذ طبقة الوسطاء وبالتالي على نفوذ الرأس المال الاميريالي في بلادنا .

وتبقى الطبقة التي تحمل الواقع الإمامية سواء في الانتاج او في الصراع ضد الطبقة السائدة والرأسمال الاميريالي هي الطبقة العاملة التي يتآكل سورها الطنان في قيادة كل الفئات الشعبية الكادحة في كفاحها من أجل التحرر والقضاء على كافة انواع الاستغلال الداخلي والخارجي .

وان الطبقة الحاكمة ما هي سوى جزء لا يتجزأ من الطبقة السائدة تعمل على تكريس الاختيارات والسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم مصالح الطبقة السائدة حسب ما تملية مصالح الامبريالية .

لذا فإن ممارسة السلطة قد تميزت منذ الاستقلال بابعاد كل الفئات التي تتناهى مصالحها مع مصالح

غالبا ما يتناسها البعض ويتفادى ذكرها لبني تحالف وأوهاما على نظرية ذاتية تخضع لحسابات آنية وفعالية لا تدعو ان تكون قصورا من ورق تقطنم امام انسنة من الريع .

ومع هذه المعطيات تتلفص فيما يلي :

- لقد اقحم الاستعمار نمط انتاج جديد في البنيات المغربية وشوهها ولم يتركها تتطور طبيعيا فسيطر على التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية المغربية باجمعها ، انه نمط الانتاج الرأسمالي - الاستعماري . ويمكن القول مع الشهيد عمر بنجلون ( انظر نشرة اقليم الرباط الصادرة بمناسبة الذكرى السادسة لاستشهاد عمر ) أن البنيات الاستعمارية تتلخص في جهاز اداري وعسكري واقتصادي منوط به في أن واحد دور التسيير والقمع وامتصاص خبرات البلاد وعرق اليد العاملة المحلية وجماهير الفلاحين لفائدة الدولة المركزية .

ـ بدون الدخول في تفاصيل بسط نفوذ الرأس المال الاستعماري على التشكيلة المغربية فإن الجهاز الاستعماري قد نجح في اقامة بنية اقتصادية واجتماعية جديدة تضمن تبعية بلادنا للبلاد المركزية .

ـ وبعد الاستقلال وبالرغم من المحاولات الأولى لإقامة احسن اقتصاد متحرر ، بقيت البنيات الاستعمارية هي السائدة في مجتمعنا الذي تكرست تبعيته الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية للبلدان الاستعمارية الجديدة ..

ـ أما جهاز التسيير الاستعماري فلم يتغير في عمقه وطبيعته بل انه اندمج في الهياكل الرأسمالية الاميريالية مع اعتبار المستجدات في سياسة الاحتكارات العالمية من اعادة توزيع عمل عالي وفتح نوافذ صناعية على البلدان التابعة ...

ـ والمهم من الرجوع الى مرحلة التخلخل الاستعماري في بلادنا والتطور الذي عرفه بعد الاستقلال الشكلي هو معرفة خصوصية التناقضات الرئيسية والثانوية في مجتمعنا الظبي حتى تتبين طبيعة الصراع الطبقي الدائرة رحاه في هذا المجتمع وحتى نتمكن من خوض هذا الصراع وقادته بأكبر حظوظ للنجاح اي بناء على نظرية نابعة اكثر ما يمكن من تحليل علمي للواقع المغربي ، لأن محله اية نظرية ومقياس صوابها او خطئها هو الممارسة الفعلية ...

ـ ان تحديد التناقضات والصراعات للطبقة

تفتح الطريق امام اي نمو اقتصادي واجتماعي  
لبلادنا .

فيعد المحاولات التحريرية الاولية التي شهدتها  
السنوات الاولى من الاستقلال والتي اجهضت في المهد  
وفي ظروف غامضة لستنا بحسب دراستها هنا توجهت  
الطبقة الحاكمة بصرارة ودفعه واحدة الى الحفاظ  
على البنية الاقتصادية التي خلقها الاستعمار والى  
تعزيز التبعية للدوات الرأسمالية الامبرialisية ولو  
بأساليب واشكال مستحدثة تتلاطم مع النهج الذي أصبح  
ينتهي الاستعمار الجديد .

ويمكن تلخيص اختيارات التبعية التي عانتها  
الطبقة الحاكمة لخدمة مصالح الرأسمال الامبرialisي  
فيما يلي :

- استمرار نهب خيراتنا الوطنية من مواد  
اولية (فوسفات ، حديد ... )

- اقامة صناعات خفيفة وتحويلية مرهونة  
باستيراد الآلات من البلد المركزية .

- ظهور صناعات تخل عنها الرأسمال الغربي  
نظرًا لتجهيزه نحو الصناعات الرائدة الالكترونية  
وغيرها في إطار ما اطلق عليه : إعادة توزيع العمل  
العالمي .

وهذه الصناعات مثل التسبيح والخياطة والمواد  
الكميائية (فوسفور بأسفي) وغيرها أقيمت بالغرب  
نظرًا لعدة عوامل منها التلوث ووفرة اليد العاملة  
وشاشة اجرها التي تمكن الرأسمال الغربي من  
تحقيق أرباح طائلة لم يتمكن منها في البلد المركزية.  
وبذلك يكون الرأسمال الامبرialisي يستغل اليد العاملة  
المغربية ابشع استغلال عن طريق الوسطاء او مباشرة  
(العمال المهاجرون) في البلد المركزية في  
الصناعات التي لا يمكن نقلها إلى البلد الهاشمية مثل  
البناء والمناجم او انشطة اخرى مثل النظافة وسياسة  
الشاحنات ...

- وفي إطار اختيارات التبعية لم تعمل الطبقة  
الحاكمة بعد الآن على اقامة اية صناعة اساسية (مثل  
مشروع الحديد والصلب بالناسور الذي جمد منذ  
1960) لاقامة اسس نمو اقتصادي عمودي واقتني  
متتحرر من الهيمنة الاجنبية ...

- اما الفلاحة فانها موجهة نحو تلبية حاجيات

الرأسمال الامبرialisي وسلطاته عن اي مركز من مراكز  
التسيير او التنفيذ والمراقبة .

وهذا يجب القول حتى لا نسقط في بساط  
التعاليل الجاهزة التي ثبتت صحتها بالنسبة لمجتمعات  
اخري في مراحل تاريخية معينة ان الجهاز الاقتصادي  
والإداري والقمعي الذي ادخله الاستعمار بلادنا  
لإنشاء قواعد نسق الانتاج الرأسمالي - الكولونيالي  
في التشكيلة المغربية هو الذي يشكل الأرضية  
الاساسية التي قامت عليها الدولة بعد الاستقلال  
والدولة بهذا المعنى لم تكون « انكasa » لقاعدية  
الاقتصادية واجتماعية تولدت عن تطور طبيعي لها بل  
بالعكس فان الدولة نفسها هي التي سبقت وتأسست  
تلك القاعدة الاقتصادية والاجتماعية .

ولكن يجب ان لا ينحصر تحليلنا في نظرية  
ميكانيكية وأحادية الجانب .

فإذا كانت الدولة المخزنية بعد الاستقلال قد  
لعبت دورا أساسيا في خلق طبقة الوسطاء من  
كونبرابر وبورجوازية بيروقراطية انتعشت من خلال  
الاختيارات الاستثمارية الجديدة والدور التسييري  
الذي يلعبه جهاز الدولة في القطاعات الأساسية  
للاقتصاد (فوسفات - كهرباء - سكك حديدية -  
تجهيز ...) و « المغربية » الخ ... فانها ، اي الدولة  
اصبحت بدورها تتأثر بصنعيتها : طبقة الوسطاء التي  
اصبحت سائدة في التشكيلة المغربية تتبع الصنادرة  
في توجيهه وتسيير شؤون المجتمع برمته ... وبهذا  
المعنى أصبحت الدولة تحول تدريجيا الى « بنية  
فوقية » لنظام الوسطاء بعد ان كانت هي الاصل ...

وان هذه العلاقة الجدلية بين الدولة والطبقة  
السائدة لا يحرركها تطور داخلي وذاتي مستقل للبنية  
الاقتصادية والاجتماعية المغربية ، بل ان الأرضية  
الاساسية التي تتحرك وتتوجه عليها هي خدمة المصالح  
الامبرialisية .

- لهذا فليس من الغريب - نظرا لطبيعة الدولة  
وتتطورها ونظرا لهوية الطبقة المسائدة وظروف  
ترعرعها ونموزها - ان تكون الاختيارات الأساسية ،  
سواء على الصعيد الاقتصادي او الاجتماعي او  
الثقافي في بلادنا موجهة أساسا لخدمة المصالح  
الرأسمالية الامبرialisية ...

وهذه الاختيارات تقدم بالاساس التبعية للبلد  
المركزية وتكرسها ولا يمكن باي حال من الحوال ان

ارتفاعات خبيثة لا تناسب لا من قريب ولا من بعيد مع الغلاء المتهاوش للمعيشة ونسبة التضخم الصاروخية .

وقد عملت الطبقة الحاكمة بسياستها الاستغلالية هذه على تقليل القدرة الشرائية لأوضع الجماهير الكادحة وحتى لبعض الشرائح من « الفئات الوسطى » التي وصلت ليس فقط الى عتبة الفقر والحرمان بل الى عتبة المجاعة ...

وقد أكالت الطبقة الحاكمة الضربة القاضية للقدرة الشرائية للجماهير الكادحة بينما قررت رفع اسعار المواد الاساسية في مايو ١٩٨٢ .

انها بالفعل حرب طبقية شرسة تشينها الطبقات المستغلة ضد الكادحين ، حرب التفجير والتوجيع ، بل اكثر من ذلك فان الطبقة الحاكمة وهي تشين هذه الحرب التي بلغت حد حرب بيولوجية بعد قرارات مايو ١٩٨١، فانها ارادت ان يجعل منها حربا من طرف واحد وهي تحاول تضليل الكادحين بما يسمى بالسلم الاجتماعية وتطالبهم بقبول الاستغلال الظبيقي والتغيير والتوجيع بلا حركة ولا سكتة ودونها الدفاع عن حقوقهم المشروعة هي العيش الكريم او على الاقل في المعد الادنى الكفيل بتجنبهم الجروح والمرض والجهل والتشريد لابنائهم .

- وبالاضافة الى الظروف الاجتماعية للطبقات الكادحة وخاصة منها الطبقة العاملة والفلامنون الفقراء ، التي لا يمكن الا ان تزداد سوءا يوما بعد يوم نتيجة لسياسة الاستغلال التي تنهجها الطبقة الحاكمة ، فان هذه الاختير قد تسببت في ازمة خطيرة يعاني منها الاقتصاد المغربي .

فزيادة على كون تقليل القدرة الشرائية لا ينبع عدد من المستهلكين قد تسبب في تقليل السوق الداخلية وبالتالي في الحد من النشاط الاقتصادي ، فان الاستثمارات العامة او الخاصة قد تقلصت من الاخري منذ سنة ١٩٧٨ اي منذ ان اعترفت الطبقة الحاكمة بعجزها الكامل حينما طلعت علينا بما اسمته بمخطط « التأمل » ( المخطط الثلاثي ١٩٧٨ - ١٩٨٠ ) ولم يتغير ارتفاع الانتاج في هذه الفترة سوى من تقطيع النحو الديمغرافي ..

بل ان الانتاج اخذ في الانخفاض خاصة في ١٩٨١ حيث تقلص الانتاج الداخلي بنسبة ٤ % اما الانتاج

السوق الغربية ( حمومن - بوادر الخ ... ) وبناء السدود موجه اساسا لتنمية هذه المنتجات على حساب الحاجيات الوطنية ...

وهذه الاختيارات التي تخدم مصالح المعمرين الجدد تشكل نتائجها تهديدا مباشرا وخطيرا لامتنا الغذائية اذ أصبح المغرب يستورد الجزء الاكبر من حاجياته في الحبوب واللحوم والحليب والزيت ، وأن تبعية غذائية من هذا المستوى من الخطورة يستحيل معها اى استقلال سياسي او استراتيجي ازاء البلاد التي قد تزوينا بالمواد الغذائية الضرورية للحياة ...

- هذا وبالاضافة الى الدواليب المالية والبنكية العالمية التي تخنق اقتصادنا كالاخطبوط بواسطه القروض العامة او الخاصة ( قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و « المساعدات » المالية لبعض الدول الغربية والبترولية ) فان باب بلادنا مفتوح على مصراعيه في وجه الاستثمارات الاجنبية والشركات المتعددة الجنسيه . وإذا اضفنا الى ذلك كلة نسب التبادل الغير المتكافئة والممحونة بالنسبة لصادراتنا علينا الا نستغرب كون الميزان التجاري وميزان الاداءات المغربي يعانيان من عجز مزمن وخطير يصل أحيانا عتبة الافلوس النام للاقتصاد الوطني .

فاختيارات الطبقة الحاكمة تنسجم كاملا الانسجام مع مصالح الطبقة السائدة التي ينحصر دور المنوط بها في ادماج البنية الاقتصادية والاجتماعية المغربية في الدواليب الامبرialisية لتمكن الرأسمال العالمي من امتصاص الفائض الوطني بشكل متتساعد على حساب نمو اقتصادنا الوطني وتلبية حاجيات اوسع الجماهير الشعبية المغربية .

وتتبع الطبقة الحاكمة سياسة منهجية تنسجم تماما الانسجام مع الاختيارات التابعة والرأسمالية الليبرالية ، وتميز هذه السياسة بالاستغلال المتهاوش للطبقات الكادحة من عمال وفلاحين وتجار صفار وحرفيين ، سواء استغلال مباشر في مسلسل الانتاج والتسويق في اطار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية والشبيه الاقطاعية ، او استغلال عن طريق المضارب الغير المباشرة والرسوم والزيادة المستمرة والمهولة في الاسعار وبال مقابل ترى الطبقة العاملة والمستخدمون والموظرون الصغار وكافة المأجورين في القطاع الخاص والعام الاجور والمرتبات جامدة او تعرف

## المعطيات القارة المتعلقة بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في التشكيلة المغربية .

ان هذه البنيات المندمجة في البنيات الامبرالية لا يمكن الا ان تمنز طبقة سائدة تسهر على هذا الاندماج الذي يقدم مصالحها كطبقة تتشكل اساسا من الكومنيرادور ووسطاء الامبرالية نفسها .

ثم ان اختيارات وسياسة هذه الطبقة ستخدم حتما مصالح الرأسمال الامبرالي التي تتنافى كلها مع المصالح الاساسية للجماهير الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة بل ومع المصالح الوطنية الكبرى .

لذا ، على الصعيد السياسي ، كان على الطبقة الحاكمة ان تعمل على ضمان اعادة انتاج البنيات التي تخدم مصالح الطبقة السائدة المندمجة في مصالح الامبرالية ، وذلك بالانفراد بالسلطة وابعاد وتهبيش كل الطبقات والفتات التي لا مصلحة لها في البنيات القائمة بل التي ترتبط مصالحها الحيوية بالتغيير الجذري لتلك البنيات : اي القضاء على الهيمنة الامبريانية وعلاقات الاستغلال الرأسمالي السائدة وبناء مجتمع متعدد واشتراكي .

من باب الحلم والهراء ان ننوه لحظة واحدة ان الطبقة الحاكمة سترسم يوما « بالتعبير للحرس والمرابطة والتعبير الخ ... » او بآي شكل من اشكال المضاركة في السلطة الفعلية للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وبباقي الجماهير الكافية القوادة الى التغيير الجذري للبنيات القائمة ...

وان النهج الذي اتبنته الطبقة الحاكمة منذ 1956 على الصعيد السياسي ليكتب هو نفسه تكذيبا قاطعا ذلك الهراء ويبيّد تلك الاوهام تبديدا لا يدع مجالا لاذن شك او مراوغة .

ولقد تفجر الصراع الطبقي وخاصة منه الصراع حول السلطة منذ السنوات الأولى من الاستقلال وذلك بين علماء الاستثمار والاستثمار الجديد والاطلاع والبورجوازية بجميع اصنافها من جهة ، والطبقة العاملة والكافحين من جهة اخرى . وعرف هذا الصراع تحولات واساليب ذهبت الى حد العنف الشوري ، وواكب التحولات الاجتماعية في التركيب الطبقي وطبعته وما عرفه من اعادة توزيع في التحالفات . وهذه التحولات والتبدلات في المواقع التي احتلها كل فرد او كل فئة في معممة الصراع ، كانت

الزراعي فقد انخفض بنسبة 50 % ، فيعد ثلاط سنوات من الركود ، اخذ الانتاج في التقهقر منذ السنة الماضية .

اما المخطط الخامس ( 1981 - 1985 ) الذي لم يصادق عليه الا سنة بعد بدايته ، فلم يعرف بعد الان سبيل الى تطبيق او تنفيذ .

ان هذا الوضع الاقتصادي المتأزم الناتج عن اختيارات وسياسة التجربة قد عمق ازمة الوضعيّة المزدوجة على الصعيد الاجتماعي والتي تعاني منها الجماهير الكادحة وخاصة تزايد البطالة والهجرة الى المدن ، وهذا عنصر اضافي يساعد الاستغلاليين على ممارسة المزيد من الاستقلال على الطبقة العاملة والكافحين .

اما في ميدان التعليم والثقافة فمن الواضح ان الطبقة الحاكمة لازالت مستمرة - وليس لها من بد الا ان تستقر - في سياستها التخوبية والتصوفية اذ الملتحقين من ابناء الشعب لا يجدون مقاعد في المدرسة او يطربون منها دون ان يجدوا افقا واحدا مفتوحا امامهم للتكون المهني والتشغيل ، الشيء الذي يجعل مئات الآلاف من الشبان يتضليلون سنويا الى صنوف الماحلين بالإضافة الى كافة انسواع الانحرافات والامراض الاجتماعية التي تهدى الشباب العاطل .

وخلال اكثر من ربع قرن بعد الاستقلال ، لم تعمل الطبقة الحاكمة على ضمان استقلال ثقافي وتعليمي ، اذ ان السياسة التعليمية المتبعه والاتجاه الذي سارت عليه سواء من الناحية التربوية او اللغوية او من ناحية البرامج وتكوين الاطر او اقامة مؤسسات التعليم والبحث العلمي قد ساهمتا في تبعينا واستلابنا الثقافي والتكنولوجي بالنسبة للبلاد المركزية وذلك بشكل موازي مع التجربة والاستقلال الاقتصادي .

## 2 - البنيات السياسية والصراع الطبقي :

وان التذكير بالظاهر العامة للازمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد ، وكذا ظاهر الاستقلال الظبيقي الذي يمارس على الكادحين ، لا يستهيف تحليلا ظريفا للمرحلة التي تجتازها او ايجاد الحلول لهذه الازمة التي تحمل الطبقة الحاكمة وحدها مسؤوليتها الكاملة ... بل الهدف هو ان نبين جسمية هذه السياسة ونتائجها اذا وضمنا نصب اعيننا

مجلس النواب وتعطى للمغرب « وجهه الديمقراطي الجديد » ، كانت المحاكم تصدر أحكامها على المناضلين تتراوح بين الاعدام إلى حبس مختلف من السجن .

ومن غريب الصدف أيضاً أن تأتي التفاصيل « الديموقراطية »، دوماً في وقت تازم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ... ولقد ثبّت بالفعل المزاعم « الديموقراطية » الرائفة للطبقة الحاكمة أمام تاجّج الصراع الطبقي ومقاومة الجماهير الكادحة للاستغلال الذين بلغا ذروتها في انتفاضة مارس 1965 التي أدت إلى إفلاس « التجربة الديموقراطية » الأولى حيث أعلن عن حالة الاستثناء .

اما الانتخابات المحلية لسنة 1960 فقد صاحبتها اعتقالات رجال المقاومة من قادة الحزب وتصفية جيش التحرير الذي كان يكافع من أجل تحرير الصحراء وذلك في إطار ارساء اركان الحكم الجديد وتمرير المخطط الاستعماري الجديد .

وفي نفس السياق وينفي العقلية والسلوك ، دامت الطبقة الحاكمة على استخدام الاستشارات الانتخابية لاستعمالها كخلاف لسياستها اللاشعبية ولحملات قمعها الواسعة ضد الجماهير الشعبية والحركة التقديمية . ان استفتاء سنة 1970 جاء بعد حملة الاعتقالات الواسعة في صفوف الاتحاديين التي أدت إلى محاكمة مراكش الكبرى ، والاستفتاء الذي تلاه سنة 1972 قد تخلل أكبر أزمة سياسية التي مرت منها الطبقة الحاكمة حيث أصبحت أهم أجهزة الدولة هي التي تتهدّد سلطة الطبقة الحاكمة واركانها ( المحاولات الانقلابية في الصخيرات و 16 غشت 1972 ) ودخلت الصراع السياسي على صعيد المعركة الجماهيرية إلى أعلى مراحل النضال الا وهي العنف ( انتفاضة مارس 1973 ) ولا حاجة إلى التنكير بالهجوم الشرسة التي شنتها الطبقة الحاكمة على الحركة الجماهيرية والتي كانت حصيلةها المشرارات من الاعدامات والمنات من الاعتقالات والاحكام الجائرة ضد المناضلين الحزبيين في اليسار المغربي . بل ان الطبقة الحاكمة ذهبت إلى حد حظر العرب والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ولم تعد تسمح الا بوجود الأحزاب والنقابات الصفراء التي كانت تصادر على حكمها و اختيارها وسياساتها اللاشعبية واللامديمقراطية .

وفي هذا المناخ الذي اتسم بارهاب حلقاته وبعداء مكشوف للجماهير من لدن الطبقة الحاكمة ،

تمليها طبعاً مواقع المصالح الفئوية والطبقية التي عرفت تطهراً سريعاً منذ أوائل الاستقلال ، السى ان استقرت السلطة بين يدي الائتلاف للطبقي الكومبرادوري الحاكم حالياً .

وبالرغم من الدل ولجهن الذي عرفه الصراع الطبقي في المغرب حسب ميزان القوى في كل مرحلة من مراحله فإن السلوك العام الذي اتسمت به الحياة السياسية ببلادنا هو ممارسة السلطة بشكل فردية وإنفرادي وسلطوي ويساليب مغربية ، والقمع المستمر للطبقات الكادحة وكبّع جماهيرها والجيولة دون طموحها إلى المشاركة في السلطة باي شكل من الاشكال .

والمبادرات « الديموقراطية » التي قام بها الحكم قد طبعها هذا السلوك العام سواء من حيث منطلقاتها او محتواها ، فلقد وضع سنة 1962 ما اسمه الحزب آنذاك « بالدستور المعنون » في غيبة تامة عن الشعب ودون اتباع حتى النهج الديموقراطي الليبرالي التقليدي في انتخاب مجلس تأسيسي يوكل له وضع الدستور .

اما من ناحية المحتوى والتوجه العام فساندستون 1962 وما تلاه يجعل من المؤسسات التمثيلية مجرد مؤسسات شكليّة وغافل للتسجيل تابعة للسلطة التنفيذية كما أكدت التجربة ذلك ...

وبالاضافة إلى كون الاطار الذي حدد للحياة السياسية كان لا ديمقراطياً في منطلقاته المغربية الطبقية ، فان طبيعته الالديموقراطية تأكّدت في الممارسة من خلال التزوير المفضوح الذي طبع كل « الاستشارات » الانتخابية التي ثُمت بالعقل وبالمثال تعبّ لها الجهاز الإداري بكل ما منع من وسائل لاصطدام خاتم الشرعية للطبقة العائد من خلال المؤسسات المنتخبة الموكول لها تمرير الاختيارات الاستقلالية واللاشعبية باسم الشعب نفسه ...

ومن غريب الصدف أن يكون الاقتراع العام مصحوباً دائماً بحملات واسعة من القمع بهذه الحركة التقديمية ... فبمجرد انتهاء الانتخابات التشريعية في مايو 1963 وقبل حتى ان تفتح اشغال المجلس الذي طبع فيها ، ثُن الحكم حملة قمع واسعة وشرسة ضد الاتحاد ، كانت حصيلتها الآلاف من الاعتقالات ابتداءً في 16 يوليوز 1963 وتعرف فيها المناهلوں حبس المعتقلات العلنية والسرية والتعذيب .

وفي الوقت الذي كانت تجري المداولات في

تجعل كل مسلسلاتها الانتخابية تلتها منذ بداية  
الخمسينات ..

ولقد انكشفت كما زادنا الطبيعة الزائفة  
والتضليلية لكل هذه المسلسلات التي لا تعمد ان تكون  
شاماً وزهرة للمجوز الاتوراطي والمعزني الذي  
لم يتغير في نمارسة الحكم والانفراد بالسلطنة  
والاستبداد بها وتهفيش الجماهير الشعبية تهميشاً  
ـ تهميزاً ، وعدم تمكينها من تحقيق ادنى مهد من  
امداقها التي تتنافى كلها مع مصالح الطبقة السائدة  
والامبرالية والطبقة الحاكمة التي تمثلها في الحكم

وفي هذا الاطار يجب القول مرة اخرى انه  
سيكون من باب الهراء والاحلام الخاوية ان نقول في اي  
المرحلة الراهنة خسان حياد الجهاز الاداري في اى  
عملية انتخابية ، لأن الجهاز الاداري جزء لا يتجزأ  
من جهاز الدولة السامرة على صيانة مصالح الطبقة  
السائدة وسلطتها الفعلية ، فانشاء اجهزة مكلفة  
بالشهر على « نزامة » الانتicipations ( لجنة وزارية  
مشكلة من الجهات السياسية بما فيها التقديمية ) ما هو  
 الا وسيلة اضافية لايهام الجماهير الشعبية بان ارادتها  
ستتحقق وانها قد تحقق ما تصبو اليه بواسطه  
المؤسسات المنتخبة ...

لأن عملية من هذا النوع لا يمكن ان تتحقق الا  
اذا توفرت شروط معينة عدة منها العريات العامة  
والجريدة وحرية التعبير والنشر الخ ... اى امكانية  
المراقبة للراغب العام ولو من خارج المؤسسات للطبقة  
الحاكمة لعماراتها بهذه الامكانية نفسها خاضعة  
لارادة الطبقة الحاكمة التي تحدد كما تشاء مدى  
حرية التعبير والرأي او تحذفها حذماً كلها في بعض  
المراحل ، لذا تبقى نزامة الانتخابات ومحسن بيتهما  
هي ارساء قواعد ديمقراطية في الحياة السياسية  
ببلادنا لا تخرج عن قانون ميزان القوى الذي يتحكم  
في محتوى الصراع بين الطبقة السائدة والشعب  
الكافر .

بل ان الطبقة السائدة والئتلاف الطيفي العاكم  
يعين طبيعة البنية التي يقومان عليها : البنية  
الاستعمارية التي اندمجت فيما بعد في النظام الامبرالي  
العام . فالدولة لا زالت تمثل المداراة في الحياة  
الاقتصادية وفي العلاقات الاجتماعية للإنتاج اذ انها  
ورشت هذا الموقع مندور التسييري الذي كان متواصلاً  
ب الجهازين الاستعماري الاقتصادي وال العسكري والاداري  
والقمعي ...

فالشروط الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية

انبثت قضية الصحراء واسترجاع ما تبقى من اجزاء  
التراب الوطني المحتسبة . فاصبح الخطاب السياسي  
والابيولوجي للطبقة الحاكمة متصوراً كله حول هذا  
الهدف : « اجماع وطني » ، سلم اجتماعية ، القضاء  
على رواسب الماضي ، وانطلاقة جديدة ، وديمقراطية  
ومؤسسات تمثيلية الخ ...

ولقد تأثرت الحياة السياسية منذ 1974 - 73  
وبصفة أساسية بقضية الصحراء وخاصة بعد التطورات  
التي عرفتها هذه الاخرية والتي لسنا بصدد الدخول  
في التفاصيل الذي نهجته الطبقة الحاكمة في معالجتها ،  
فبرامج الحزب ومؤتمراته وبياناته المسؤولة قالت ما  
يكفي في الموضوع ...

وان قضية وطنية أساسية من هذا المستمرى  
كانت تلتقي اهتمام الامة باسرها ومشاركتها لضفاء  
موج من المصداقية على سياسة الطبقة الحاكمة التي  
شاكلت مع الاستثمار الامبلياني في الصحراء وبسبعين  
و مليافية والجزر الجزرية لمدة عشرين سنة بعد  
الاستقلال ، بل انها عافت تعزيز الصحراء في اواخر  
الخمسينات بالعمل على تصفية جيش التحرير الذي  
كان على وشك النسف بالغزة الاسopian خارج حدودها  
الوطنية ...

من هنا انطلقت فكرة المسلسل الانتخابي خاصة  
وان الطبقة الحاكمة لم تكن هي خلائق اقتصادي بمقد  
الارتفاع الصاروخي الذي عرفته امساك الفوسفات  
انذاكه والذي اగدق عليها اموالاً مساهمت في حل جزء  
من ازماتها ( المخطط الخماسي 1973 - 1977 ) ونلاحظ  
بصفة عابرة هنا ان الحياة « الفيابية » بيات بالضبط  
مع بداية الازمة الاقتصادية والاجتماعية وتقويض  
الاستثمارات بعد سنوات الفوسفات الذي عاد سعره  
تقريباً الى نفس مستوى السابق ، اى في الوقت الذي  
كانت وزارة التخطيط تتدبر مخططها ( 1978 - 1980 )  
ـ للتأمل ، اى مخطط الازمة وادارة المعجز والتدهور  
الاقتصادي والاجتماعي وتفجير الجماهير الشعبية ...  
في اطار المزيد من القبعة للارسمال الامبرالي .

ولن ندخل هنا في مناقشة ما طبع الانتخابات  
المحلية او التشريعية من تنوير وتزيف وتكيف لصالح  
الطبقة السائدة واختياراتها ومصالحها ، كما اتنا لن  
ندخل في مناقشة الموقف الذي كان علينا ان نتفهمه  
كحزب من هذه الممارسة منذ لبداية ..

بل الموضوع المطروح بالمحاج يتعلق بالوظيفة  
الابيولوجية والسياسية التي ما فنت الطبقة الحاكمة

الشكليات « الديمقراطية » لاطول مدة منذ انتلقال المسلمين الانتخابية سنة 1960 . بل أن « المسلسل للديمقراطى » الحالى قد واكبه خطاب سياسى وايديولوجى شبه مكتمل أجهد نفسه منذ 1976 لتقديم هذا « المسلسل » كانه مسلسل فعلى نحو ديمقراطية فى أكمل وأعلى صورها . والغريب في الامر - ولا يسعنا سوى ان « نستغرب » حتى لا ندخل في الاعتبارات والخلفيات السياسية التي حركت هذا الموقف - أن بعض الحركات التقديمية تأثرت بخطاب الطبقة الحاكمة وأصبحت تؤمن هي الاخر بأمكانية توسيع « الهامش » الديمقراطي وتحقيق « الثورة الديمقراطية الوطنية » بالشروط والحدود التي وضعتها الطبقة الحاكمة . ونعلم ان هذه الاخيرة ما فتئت منذ الاستقلال تعمل على التحكم الكامل في كل شكل او مظهر من مظاهر الحياة السياسية . بل أنها عملت وتعلل دوما على توزيع الأدوار في المساحات التي تتولى بنفسها تأليف سيناريوهاتها على ان يصب الكل في خدمة استمرارية سلطتها والبنيات التي تقوم عليها ...

ومرة اخرى فان « الشكليات الديمقراطية » لم تصمد طويلا أمام الجوهر الاتقراطي والسلطوى والمفزلي للطبقة الحاكمة ، إذ ان ممارسة الطبقة الحاكمة في إطار « المسلسل الديمقراطي » جعلها سلوكه يتنافى كلبا مع ابسط المبادئ الديمقراطية . ذلك أنهاواجهت الجماهير الشعبية وخاصة منها الطبقة العاملة بشراسة وهن لم يسبق لهم نظير . ونقصر هنا على ذكر ابرز العملات القمعية التي تعرضت لها الجماهير والحركة التقديمية في ظل « المسلسل الديمقراطي » الحالى :

- اضراب ٢٥ - ٢٤ ابريل ١٩٧٩ : المطرد التعسفي للمائتى من رجال التعليم والصحة واعتقال العديد منهم ومحاكمتهم بظهير « كل ما من شأنه » .

- اضراب ٢٠ يونيو : اطلاق النار على الجماهير الشعبية بالدار البيضاء ( اكثر من ٦٠٠ من القتلى ) واعتقال المائتى من المواطنين والمسؤولين النقابيين والمناضلين والمسؤولين العزبيين .

- اغلاق مقرات الاتحاد الاشتراكي و ك،د،ش، وتطويقها في معظم الاقاليم .

- منع الصحافة الحزبية .

الغربية التي افرزت الديموقراطية البورجوازية الاوروبية التي أصبحت بدورها ضرورية لتوسيع الليبرالية الرأسمالية ، تعمد في البنيات التي تقوم عليها الدولة المغربية . وان الصراع الطبقي في البلد الرأسمالية والمحاسب التي انتزعها الكادحون والحركة العمالية من خلال خصالتها وثوراتها ، احدثت تراكبات أصبحت متدمجة في الحياة السياسية ويستطيع التناقض عنها . بل ان تراكبات النضال الجماهيري من ظهور الحركة الثورية ( سواء البورجوازية او البروليتارية ) تشكل عنصرا أساسيا من عناصر الديموقراطية الغربية التي قد تصل الى حد فوز اليسار في الانتخابات الرئاسية والتشرعية ( فرنسا ) دون خطر التزوير او التزيف او الاطاحة باليسار بوسائل غير الوسائل الديمقراطية كما حدث في التشيلي ... والغرب - والتشيلي بمستوى أقل - لا يملك تلك التراكبات النضالية التي قد تؤثر سواء على البنيات الاقتصادية والاجتماعية او على البنيات والمارسة السياسية . وذلك لاسباب موضوعية وتأريخية تتعلق بظروف نشأة الطبقة العاملة وحداثة عهد المصالح في مجتمعنا على احسن طبقية وايديولوجية ...

فالطبقة الحاكمة واحدة اذن بان البنيات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها الدولة لا تتلاءم مع الليبرالية والديمقراطية . ولو بحسبيتها البورجوازية . بل ان هذا النوع من الديموقراطية سيدخل في تناقض تام مع هيمنة الطبقة العاملة . ويفتح الباب امام قوى اجتماعية ستهدى مصالحها .

لذا فان « المسلسلات الديمقراطية » لم ت redund حدود الشكليات والقيام بوظيفة ايديولوجية تضليلية لجعل الجماهير الشعبية تصادق على السلطة القائمة . وغالبا ما تشرط الدول الامبرialisية في تعاملها مع البلاد المختلفة نوعا من « التفتح » في الحياة السياسية واقامة مؤسسات « ديمقراطية » حتى تكون هذه الدول منسجمة مع القيم والايديولوجية الرأسمالية الغربية وحتى تتجنب البلاد الامبرialisية المتابعة السياسية مع رأيها العام الداخلى حول « حقوق الانسان » .

هكذا وبالرغم من التدخل السافر للولايات المتحدة لصالح السلطة الفاشية السالفادورية فلا زال الحديث يروج حول اجراء انتخابات عامة في السالفادور ١

ولقد ساهمت قضية الصحراء في البقاء على

دستورية - ولكنها في الواقع تسلك سلوكا لا ديمقراطيا ولا دستوريا. ويشكل مكتشف ... وهذا ما جعل - من بين المنشياء لغري - بعض الملاحظين يقولون عن المغرب انه « بلد النقاضات » .

ولكنها في الحقيقة النقاضات للقائلة التي تعانى منها الطبقة الحاكمة . فإنها تقول « بالديمقراطية » ولكنها لا تطبق الصراع الطبقي في إطار من الحرية والديمقراطية . فكل ما تهدف إليه من وراء المسلمات « الديمقراطية » هو استيعاب ذلك الصراع دون أي مقابل اقتصادي واجتماعي وسياسي للجماهير للعد من توفر ذلك الصراع واقامة نوع من التوازن وذلك هو الدور المنوط بالدول البورجوازية الغربية التي تتمكن بهذا الأسلوب من اطالة عمر النظام الرأسمالي لحد الآن ...

والوظيفة الأساسية التي تؤيدها « المسلمات الديمقراطية » هي بنيات كالبنيات المغاربة ، هي تدرجين الصراع الطبقي نفسه وحصره وتطويقه في مؤسسات مزيقة كالبرلمان الحالي ... فإذا تجاوز هذا الإطار تدخل الطبقة الحاكمة بواسطته القمع والاستبداد دون مراعاة الشكليات « الديمقراطية » نفسها .  
والخطاب الافتتاحي للدورة مجلس النواب في 29 أكتوبر 1981 قد عبر بالملموس عن طبيعة دور العوكل للبرلمان وهو اطهار الشرعية على هيئة الطبقة الصائدة واستبداد الطبقة الحاكمة التي تتمثلها بمقاييس السلطة جميعها ، حيث بات واضحًا أن أي تعبير عن الصراع الطبقي إنما هو محظوظ ومغمم خارج الإطار الذي يحدد المكم ...

وتحتفي « معارضة » جديده من صرف الطبقة الحاكمة نفسها ومن صلب الكرمبرابر المتنافسة مصالحه مع المصالح المعيوية لتوسيع الجماهير الشعبية ، يتسجل في هذه النظرة السلطوية والمغزنية التي تعتبر ان للطبقة الحاكمة حقا طبيعيا ليس فقط في تحديد الأدوار بل هي تعيين « الممثلين » للقيام بذلك الأدوار أي للقيام بالوظيفة الإيديولوجية والسياسية لتأطير الجماهير تأطيرًا تضليليا يستهدف إعادة انتاج البنيات الرأسمالية - الإمبريالية وتمرير اختيارات التبعية والاستقلال وتلقيح الجماهير وتجريعها ...

ولكن الأدهم والأمر هو ان مقابل هذه الممارسة التي تشمئ مع طبيعة الطبقة الحاكمة المغزنية والسلطوية ومع جرهما الاتوراطي ، ثان المعارض - وهذا لا يعني القمع الوطني للأحرار -

- استفزازات واعتقالات يومية غالبا ما تكون مسمومة بالتعذيب، المهدى يتعرض لها المناضلون ( اعتقال مناضلين ومسؤولين حزبيين في يناير 1980 وهي مارس من نفس السنة على اثر افلق المقر العذبي بالفقيه بن صالح) .

- اعتقال ومحاكمة الكاتب الأول وأعضاء من المكتب السياسي بسبب التعبير عن رأيه حول قرارات نيروبي في سبتمبر 1981 .

- حملة القمع ضد الحركة الطلابية خاصة بعد اقامة ما يسمى « بالدرس الجامعي »، واعتقال العشرات من مسؤولي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من بينهم ثلاثة اعضاء من اللجنة التنفيذية وأصدار احكام جائرة في حقهم تتراوح بين ثلاثة أشهر الى اربع سنين سجنا !

- تصرفات يومية يتعرض لها المواطنين وتهدر حقوقهم خاصة في البوادي حيث غالبا ما يجيب رجال السلطة على احتجاج المواطنين بقولهم : « اذا اردتم الديمقراطية فاذهروا الى البرلمان في الرباط » .

وهذه المقوله وحدها كافية لتلخيص ممارسة الطبقة الحاكمة وللكشف عن طبيعة « المؤسسات الديمقراطية » ومراميها . بل ان هذه المؤسسات قد تم تجاوزها من طرف الطبقة الحاكمة نفسها ظنوا انكونها لا تتوفر على حد ادنى من المصداقية وسط الرأي العام بسبب الطريقة التي طبخت بها اولا ثم بسبب عجزها ووظيفتها الراضحة كترفة تصريح لقرارات السلطة التقريرية - التنفيذية ... اذ ترسم الجهة الى تنظيم « ندوات » حول التعليم والفلانقة الخ ... حاولت الطبقة الحاكمة من خلالها استيعاب المعارضة واشراكها في قرارات قد تكون لها انطرا العاقد على مستقبل الجماهير الشعبية .

فالديمقراطية ادنى وحتى الاضراب والحربيات النقايبة والسياسية وحرية التعبير والرأي وحرية التجول الخ ... في الدساقير والقرائن والخطاب الرسمي من جهة ، ومن جهة اخرى الاعتقالات والمحاكمات والتعسفات والطرد الجماعي من العمل والوظيفة بسبب الاضراب نفسه ومنع الصحافة وحظر النشاط السياسي والنقايب والتعبير عن الرأي بصلة فعلية ...

على الصعيد الشكلي، ترى الطبقة الحاكمة تقيم المؤسسات « الديمقراطية » - دستورية كانت او غير

هويتها المهيمنة ودورها الحقيقي ومن اخفاء الاسباب العميقة والقاراء في قمع ومحاربة المناضلين » . وبالامكان ان تكتفي بهذا القدر وبهذا التقادم للقول ان الاشتراكية العلمية واحدة لا تقبل التأويل او التحرير او التكييف مع الرغبات الذاتية لمن يتعدد باسمها » . ولكن لا بد من ان نذكر ونؤكد انها ( اي الاشتراكية العلمية ) اولاً وقبل كل شيء النظرية الثورية للطبيعة العاملة طليعة الشعب الكادح باجماعه في المجتمع الرأسمالي . انها ايديولوجية ثورية ترتكز على قوانين لتحليل حركة الكون والمجتمع الانساني وتطورهما . انها ايديولوجية الحركة والتغيير بناء على قوانين المادة البهدلية والمادية التاريخية . انها ايديولوجية الصراع الطبقي الذي يلعب دور التعبيل بهذا التغيير : تغيير المجتمع القديم وبناء مجتمع جديد .. القضاء على الهياكل الرأسمالية الاستغلالية وبناء المجتمع الاشتراكي الغالي من اي شكل من اشكال الاستقلال والاستتاب .

ان الاشتراكية العلمية تشكل باختصار الاساس النظري وايديولوجى الذى يجب ان تقوم عليه كل حركة ثورية تعمل على الدفع بعجلة التاريخ قياما الى الامام نحو تحرير الكادحين والانسانية جمعاء من اغلال الاستغلال والاضطهاد الطبقي » اذ لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية » ...

وإذا كانت عدة تجارب انسانية ( روسيا - الصين - الهند الصينية - كوبا - نيكاراغوا - الحركة العمالية والثورية الاوروبية الخ ... ) قد ساهمت في اغناء الاشتراكية العلمية فهذا لا يعني ان هذه الاخيرة اصبحت خاصة بتلك البلدان او بذلك التجارب ولا يجوز الاستشهاد بها او استخدامها بالفسبة لتجارب بلدان اخرى كبلادنا مثلاً بوصفها بلاداً مختلفة وتابعة للامبرialisية خضعت لصيروحة خاصة في سيطرة نمط الانتاج الرأسمالي على الانماط الاخرى فيها وافراز تشكيلة من النوع النيوكلونيالي الذي يسود مجتمعاتها حالياً .

بل ان القوانين العامة للاشراكية العلمية تشكل الاساس الذي لا مناص منه في اي تحليل علمي وشوري يستهدف معرفة اي مجتمع وتركيبه الطبقي وتقاضاته للعمل من اجل تغييره . ان هذه القوانين اصبحت ملكاً للانسانية جمعاء كقانون الجاذبية او غيرها من القوانين العلمية الاخرى التي لا يمكن لأحد ان ينزع في طابعها الكوني .

قد أدت موضوعيا نفس الوظيفة الايديولوجية والسياسة بالرغم من خطابها التقديمي والنقدى وـ « المناضل البناء » وذلك تحت شعارات متعددة من صنف : « استقلال الهاشم الديموقратي لتوسيع التنظيم الحزبى » و « العمل على توسيع الهاشم » نفسه و « الاتصال بالجماهير والاشتعال الحزبى » و « البرلمان واجهة من واجهات النضال » ...

فاما كانت طبيعة الطبيعة الحاكمة سرعان ما كشفت عن زيف ادعائاتها « الديمقراطية » فانها بالمقابل كشفت عن الهوية الانتخابية والانهائية للخط الذي سار عليه دعاة امكانية مقرطة الميائل الشيوكولونيالية دون تغييرها جذرياً » . وان هذا الخط التحريري الذي برم داخل الحزب ووسط حركات تقدمية اخرى لا ينسجم مع الاختيارات الأساسية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بل انه يتنافي معها كلها ويضر بها في الصفيح ...

نرى ان لزاما علينا ان نذكر - وباختصار شديد مرة اخرى - بتلك الاختيارات وبالخط النضالي الذي رسمه حزينا لنفسه حتى نرى مدى انسجام ممارساتنا مع هذا الخط ونكشف عن طبيعة هذه الممارسة ...

## الايديولوجية والاختيارات الحزبية

### ١ - المؤتمر الاستثنائي والاشراكية العلمية :

وأول ما يجب التاكيد عليه والتنبيه اليه هو ان الاتحاد الاشتراكي قد تبنى الاشتراكية العلمية كادة للتحليل وكهدف .

ولقد جاء في تقديم الشهيد عمر للتقرير الايديولوجي بالحرف الواحد : « ان الاتحاد لا يزعم الاتيان بايديولوجية جديدة او باشتراكية خاصة قد يطلق عليها نعوتاً من التغوط . ان الاشتراكية واحدة ، كمنهج وكهدف ، قوامها الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتبادل ، يتصرف فيها المنتجون بواسطة تنظيماتهم وجهاز الدولة الذي يكون جهازاً في خدمتهم وتحت مراقبة تنظيماتهم الحزبية والمهنية » . وكل ما عدا ذلك ما هو الا تضليل وخلط باعتبار ان التضليل والخلط يشكلان نوعاً أساسياً من انسواع القمع الذي تمارسه الرجعية والطبقات المستغلة . ان التضليل لسلاح فعال لديها في مواجهة حركات التحرير الشعبية ، سلاح يمكنها اولاً وقبل كل شيء من اخفاء

وكان هذا الاتجاه يجد مبرره اولا وقبل كل شيء بسبب مستوى التطور الاجتماعي والآيديولوجي للمجتمع المغربي ككل ثم بسبب البنية الطبقة السائدة في الحزب وما يتربّط عنها من غموض وتدبّر آيديولوجيّين إذ ان الاشتراكية العلمية في هذا الاطار كانت لفترة مسافة من السهولة يمكن ان تتحول الى هيكل بدون روح ولا حياة وإن تفرّغ من جوهرها العلمي والثوري وتتحول الى اداة للجمود بل و « التضليل والخلط » وقمع ومطاردة المناضلين » .

خاصة وان الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية يتماز بكونه توصل الى تبني الاشتراكية العلمية في سياق التطور التاريخي للصراع الطبقي . يعبّارة اخرى فان الاتحاد الاشتراكي الذي يستمد جذوره الجماهيرية والطبقة والآيديولوجية من حركة التحرير الشعبية ، لم يكن زمرة عانت بشكل ارادوي الاشتراكية العلمية بصيغة المفتاح الجامن والمحضول الذي سيتمكنها من ذلك رموز المجتمع المغربي وتعينه الجماهير الكادحة حولها لأن لها ميلا فطريا نحو الآيديولوجية الثورية ...

ان المؤتمر الاستثنائي قد كرس « رسميًا »

الاشتراكية العلمية كآيديولوجية للحزب في مرحلة متقدمة من الصراع الطبقي ومن الصراع الآيديولوجي والسياسي داخل الحزب نفسه . ولكن الامر لم يكن منتها بمجرد تبني الاشتراكية العلمية من طرف المؤتمر . بل انه كان بمثابة انطلاق فقط للاشكالية الآيديولوجية في الاتحاد الاشتراكي ، اذ اكده المؤتمر الاستثنائي على ان الحزب يجسد استمرار حركة التحرير الشعبية بما تحمله من تناقضات « نعتز بها » تلك التناقضات الناتجة طبعا عن الرواسب الطبقية والآيديولوجية التي لا تنسمج دائما وكليا مع الاختيارات الاشتراكية العلمية .

فالوحش الآيديولوجي السياسي لم يكن سهل المنال خاصة اذا اعتربنا الظروف نفسها التي انعقد فيها المؤتمر الاستثنائي والتي يمكن تلخيصها في نقطتين اثنتين :

- طرح قضية الصحراء والاجماع الوطني وما ترتب عنهما من ضرورة اقامة « مسلسل انتخابي » جديد بالنسبة للطبقة العاكمة

- رواسب حملة القمع الواسعة التي تعرض لها الحزب على اثر انتفاضة مارس 1973 والمتمثلة

ولقد ذكر الشهيد عمر بهذه القوانين القارة في المخطوط السالف الذكر حتى يحضر من اي تحريف آيديولوجي او من اي زعم « للاتيان باشتراكية قد يطلق عليها نعوت من النوع ». واذا كان من واجبنا ان ننبذ القوالب الجاهزة والجامدة لأن الجمود يتناهى في حد ذاته مع حركة وحيوية المنوج الاشتراكى العلمى ، علينا ايضا ان لا نستعمل « الخصوصية » المغربية للالقاء بالقوانين العامة للاشتراكية العلمية عرض الحائط .

لأن الطابع العام والكونى لتلك القوانين يجردها من زمان او مكان نشأتها ويعطيها الاستقلالية الكافية عن المانيا او بريطانيا او روسيا القيصرية او السوفياتية وتصبح حالة كأدوات تحليلية بالنسبة للبيتين او فلسطين او جنوب افريقيا او السعودية او المغرب او حتى جزيرة الواق واق .

بل احتر من ذلك فان التحليل العلمي هو الذي مكتنوا من التعرف على « الخصوصية » المغربية ذاتها وعلى حقيقتها وبجميع ملابساتها . والانطلاق بصفة عكسية من هذه الخصوصية للتساؤل عن مدى جدوى النهج الاشتراكي العلمي بالنسبة للمجتمع المغربي ،

يتم عن فكر اوربي ذاتي المركز اي انه يعتبر ان اوروبا - مسلط رأس الماركسية - تشكل القاعدة وما عدانا دشikel حالات خاصة وشاذة يستعصى فيها التحليل العلمي ... وهذا النوع من التفكير لا زال يُنْ تحت وطأة نوع من الاستقلاب ازاء « المركز » الغربي ويعاني من جمود عاجز عن استيعاب او تصور الحركة الدياليكتيكية نظريا وفي الواقع ... اذ تصبح والحالة هذه الآية معاكسة واروبا هي التي تمثل الحركة والتغير الامثل و « الخصوصية » هي التي تتوضع ضمن القوالب الجامدة . فيترتب عن ذلك مقولات آيديولوجية وسياسية في منتهى الغطورة تقدم « الخصوصية » المغربية كما ان لا يمكن تخطيه في وجه اي حركة واي تغيير ...

وكان الشهيد عمر يلح الحاجا كبيرا على القوانين الاولية للاشتراكية العلمية ولو أنها اصيحت في قاموس البدامة او البديهيات الماركسية اذ لا يليق بالمنظرين او القادة السياسيين الرجوع اليها خوفا من ان ينعوا « بالتأخر » او « الفقر الآيديولوجي » نسبة الى ما عرفه الفكر الثوري من عطاءات و « تعميق » وتقدم ( غرامشي ولوكلانتش والتوكسيير وغارودي وحتى الرفيق سوسنوف رحمه الله وجاك آنالى !! وغيرهم ) .

يتعلق الامر ، اذن ، بثلاثة اهداف متداخلة مترابطة يتوقف كل منها على الباقي وتشكل جميعها هدفا واحدا لا يقبل التجزئة ولا اسبقية احد عنصره على المنافس الاخر ... . يتبيّن اذن ان الديمقراطية هنا تسجل بكل وضوح في اطار الخط النضالي للاتحاد من اجل القضاء على الهياكل الايديولوجية (التحرير) والقضاء على الاستغلال الطبقي (الاشتراكية) . وهذا ما اكداه عليه في القسم الاول من هذه المذكرة حينما كشفنا عن البنية النيوكولونيالية واختيارات الطبقة السائدة فيها والطبقة الحاكمة الساهنة على اعادة انتاجها ، تلك البنيات التي تتنافى مع مصالح اوسع الجماهير الشعبية وتتناهى ايضا مع اي شكل من اشكال الديمقراطية الليبرالية البورجوازية ... .

فالنضال الديمقراطي في هذا الاطار يستحيل ان يكون ديموقراطيا الا اذا كان يستهدف تغيير تلك البنيات برمتها : من اجل التحرير والبناء الاشتراكي ... .

فالنضال او الخط الديمقراطي بالنسبة للمقررات الحزبية لا يعني البتة « النضال » من اجل ديمقراطية قد تتحقق في اطار البنيات الحالية اي دون ربطها بالتحرير والاشتراكية خاصمة وانما اوضحتنا استحالة تحقيق هذه الديمقراطية في اطار هذه البنيات ونظرها لطبيعة الطبقة الحاكمة السلطوية والمخزنية وجوهرها الارتوقراطي .

والقول بديمقراطية من هذا القبيل ، يعني التخلّي عن النضال من اجل التحرير الفعلي والاشتراكية الحقيقة ومن اجل الديمقراطية ذاتها ، وليس الا . وظروف انعقاد المؤتمر الاستثنائي قد ساهمت في انتعاش هذا النوع من الاطروحات وفي بروز عدد من التبريرات لتمريرها داخل الحزب .

ومن جملة التبريرات التي كانت تداول آنذاك ولا زالت ، هي ان الاساليب النضالية القديمة وحملات القمع التي ترتبت عنها قد اضعفـتـ الحـزـبـ فيـجبـ ان يسترجع الاتحاد انفاسـهـ وينظم نفسهـ للانطلاق منـ جـدـيدـ فيـ النـضـالـ . ولكنـ سـرـعـانـ ماـ انـ كـشـفـتـ مشـاشـةـ تلكـ التـبـرـيرـاتـ منـ خـلـالـ المـارـسـةـ السـيـاسـيـةـ الـقـسـيـ

عرفـهاـ الحـزـبـ فيماـ بـعـدـ وـالـتـيـ تـبـيـنـ مـنـ خـلـالـهـ بـالـرـغـمـ منـ الـخـطـابـ الـاـيـدـيـوـلـوـجـيـ وـالـسـيـاسـيـ الـذـيـ حـافـظـ علىـ تـقـدـيمـيـتـهـ وـثـورـيـتـهـ . انـ الـخـطـ الـدـيمـقـراـطـيـ وـالـنـضـالـ

فيـ المـشـرـاتـ منـ الـمـعـتـقـلـينـ الـاـتـحـادـيـنـ وـفـيـ بـقـاـيـاـ الحـزـبـ الـنـفـسـيـ وـالـاـرـهـابـ الـذـيـ تـعـرـضـ لـهـماـ الحـزـبـ سـوـاءـ فـيـماـ يـصـمـيـ «ـ بـالـمـهـدـ الـاوـفـقـيـ »ـ اوـ بـعـدـهـ .

ولقد اتبّع الاتحاد كاستمرار لحركة التحرير الشعبية خط نضاليا واضحا من اجل التحرير الوطني والقضاء على البنيات الاستثمارية والنيوكولونيالية وبناء مجتمع خال من الاستغلال . وما فتئ هذا المنظور الحزبي الى هذا المجتمع الجديد او « مشروع المجتمع » يتوضّع ويتعقّل من خلال المسيرة النضالية للحزب والصراعات الايديولوجية والسياسية التي وصلت به الى قرارات 30 يوليوز والمؤتمـرـ الاستـثنـائـيـ . ولقد طبعت الممارسة النضالية للاتحاد بالمارسة نفسها التي عرفتها مكونات الاتحاد ابان الاستعمار : المقاومة وجـزـءـ مـنـ الحـرـكـةـ الـو~طنـيـةـ وـالـحـرـكـةـ النقابية ... .

لذا فلقد امتد النضال الاتحادي من العمل الشعري والحوار مع الحكم الى العمل السري المسلح وما ترتب عنه من قمع وتصفيات جسام في صفوف الاتحاد ... .

والاساليب النضالية السابقة للمؤتمـرـ الاستـثنـائـيـ قد اثرت بقسط كبير على الممارسة اللاحقة له واتخذت مبررا قويا لتبصير هذه الممارسة وعدة اطروحات لم تكن متداولة من قبل .

## 2 - الخط النضالي الديمقراطي :

لقد اختار الاتحاد الاشتراكي الاشتراكية العلمية كايدلوجية كما اسلفنا ووضع استراتيجيته الثلاثية المتمثلة في : التحرير والديمقراطية والاشتراكية مع التأكيد على ان هذه الاهداف الثلاثة مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن الفصل بينها او تحقيق احدها دون الآخر .

جاء في التقرير الايديولوجي ما يلي (المصفحة 137) : « مضمون اختيارنا الاشتراكي : التحرير والديمقراطية والاشتراكية ثلاثة عناصر لعادلة واحدة : ان التحرير الحقيقي الشامل لا يمكن ان يتم الا على درب الاشتراكية ، والاشتراكية الحقيقة تستلزم ضرورة الديمقراطية الفعلية التي تعكس الجماهير من المراقبة والمساهمة في التقرير والتنفيذ . والاشتراكية والديمقراطية بهذا المعنى لا يمكن ان تتحققـاـ الاـ اـذـاـ سـارـتـاـ جـنـبـاـ الىـ جـنـبـاـ معـ مـلـيـةـ التـحـرـيرـ ذاتـهاـ ».

لمقوله « القطيعة مع الماضي » بذات تردد في الأول على أساس أنها قطيعة مع الأساليب والتجارب النضالية السابقة وتوحيد القيادة والعمل على أساس أيديولوجية وسياسية وتنظيمية ترتكز على الاشتراكية العلمية والمركزية الديمقراطية . لكن مرجعنا ما تبين أنها قطيعة مع الخط النضالي برمتها وليس مع الأساليب النضالية القديمة التي اخترت من الساحة العزيزة ولم يعد « شبّحها » مبرراً مقنعاً ...

وأرجح السؤال المطروح : هل معانقة الاشتراكية العلمية في المؤتمر الاستثنائي بالوضوح الذي أكده الشهيد عمر في تقريره للجنة الإيديولوجي ، قد قبل بها البعض لمجرد « طمأنة » المناضلين والمسؤولين المقتعمين فعلاً بالإيديولوجية الثورية على أن الفساد النصالي للاتحاد سيستمر ، في حين كان هذا البعض بعد المدة لتصفية الحساب مع هذا الخط نفسه !؟

ان مزلاً كهذا كان لابد وأن يطرح نفسه في ذهن المناضلين الاتخابيين أمام « التفسيرات » التي أصبحت تعطي للاشتراكية العلمية خاصة بعد انطلاق المسار الانتخابي وأمام الممارسة السياسية والتنظيمية التي دخلت في منعرج خطير لم يشهده الحزب حتى قبل ثبيته للاشتراكية العلمية ... فبدلاً من أن تكون « اشتراكية واحدة » كما قال الشهيد من، أصبحت هناك عدة اشتراكيات وفي مقدمتها « الاشتراكية المغربية » ، أما « العلمية » فأصبحت تختصر في أرقام ومعدلات المخططات الاقتصادية والاجتماعية ...

وقد استخدم مفهوم « الفصوصية » ، استخداماً خاطئاً لافراغ الاشتراكية العلمية من محورها الثوري ومن قوانينها العلمية والدخول في تنظيرات تحريفية وتبريرية لماركسية ليبرالية وانتهازية على الصعيدين السياسي والتنظيمي .

والطبقة العاملة في مجتمع مختلف وتابع للمجتمع المغربي تحتل موقعها ملائعاً مزدوجاً في الصراع ضد الكومبرادور والأمبريالية اي من أجل التحرير والاشتراكية ، بالرغم من كل ما يمكن قوله عن ضعفها الكمي والكيفي الناتج عن الظروف التاريخية لنشأتها وتطورها ( انظر تقارير الثورة العمالية لتونير 1978 والتقرير الإيديولوجي نفسه ) .

هذا وإن الاشتراكية العلمية لا يمكن أن تكون

الذي رسمه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لنفسه من خلال مسيرة النضالية وتجربيات مثاضلياته المسماة ومن خلال مقرراته ومؤتمراته ، بما يدخل في مذاق خطير ليتحول إلى خط انتخابي يسجن حمله الحزب في المبارارات والطرق الخبيثتين تجاه مما الطبقة الساكرة وهي المسلمات الانتخابية وأخرى التي تؤدي وظيفة ايديولوجية وسياسية محددة كما نكرنا أعلاه .

فقد اختفت « الأساليب النضالية » القديمة بعد المؤتمر الاستثنائي نظراً لاستعادة المناضلين من التجاربة السابقة وانتشار القناعة وسطهم بضرورة بناء الحزب الطلقاني الثوري المرتكز على النضال والحركة الجماهيرية الذين سيفرضان موضوعهما الأساليب المختلفة مع كل مرحلة من مراحل تطوير الصراع ... وقد دخلت القواعد العزيزة في هذا « الرهان » على أساس تشبيتها بالخط النضالي للحزب مع ابتكار أساليب نضالية وتنظيمية تتconcجم مع الاختيارات الإيديولوجية والاستراتيجية للحزب .

فاختفاء « الأساليب النضالية » القديمة التي نحت وقتها بكلفة التغوت ( بلنكية - مغامرة - فوضوية ) من طرف أعضاء حزبيين وغير حزبيين - بالإضافة إلى الإطار الجديد الذي هيئت الطبقة الحاكمة للحياة السياسية ، مما جعل البعض يروج المقولات الشهيرة : « إن المؤتمر الاستثنائي يشكل قطيعة مع الماضي » .

ولن ندخل في المناقشة الإيديولوجية لهذه المقوله كما اتنا لن نلاحظ عليها شبهها المنطبع بالانتقائي البريء مع ما اشتهر « بالقطيعة الإيديولوجية » عند ماركس ، إذ أن هذه الانتقائية لا تدل دالة قاطعة أن هذه المقوله نابعة عن تحليل ماركسي وعلمي « أصيل » ، كما اتنا لن نذكر بيان المؤتمر الاستثنائي لم يعتقد من عدم أو بصفة مقتولة وإن مقراته هي أيضاً لم تكن مجردة من الصراخات الإيديولوجية والسياسية التي راكمت مسيرة الحزب النضالية . فكل ما نريد قوله إن المؤتمر الاستثنائي قد اتخذ الاحتياطات والإجراءات الوقائية الكافية ضد هذا النوع من الأطروحات حينما أكد بنفسه أن « الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية استمرار لحركة التحرير الشعبي » ، استمرار ليس فقط للاتحاد الوطني بل لمزيد الكريم الخطابي وموحاً وحاموا الزياني والزرقطوني والرودانى للغ ...

الجماهيري من خلال نضالاتها بل افرزها مجرى الهواء الذي طالما عانى منه الحزب . لمفهوم الطليعة الثورية لا يمكن ان يكون سوى نتيجة حتمية للجماهيرية الحقيقة اي للنضال الجماهيري ..

اما الجماهيرية التي يتحدث باسمها دعامة النخبوية الفعلية هي تلك « الجماهيرية » الورمية والمبتفقية وفي احسن الاحوال الاتهارية والانتهاكية . ان الطليعة تابعة من صلب الحركة الجماهيرية وتنقل معها في جدلية نضالية مستمرة وتتطور مع تطورها وتنسخ مع اتساعها في حين ان النخبة ، بحكم موقعها الطبقي وتكونيتها ، تعتبر الجماهير « تابعة » لها وليس لها الا ان تخضع لهيمنتها وترجيماتها « النيرة » ...

لن نطيل اكثر بالمرزيد من الملاحظات المتعلقة بالاشكالية الايديولوجية والتنظيمية التي انطلقت بعد المذمر الاستثنائي وتبنيه للاشتراكية العلمية . ولكن نرى من المفيد ان ننقل فقرة بكاملها من احدى الكتابات الجزئية - التي لم يعد تاريخها الى يناير 1959 او مايو 1962 بل الى مايو 1980 - حتى يتضح الاطلاق على غيره من التحاليل التي تتعدد فيها ابسط المبادئ الاشتراكية والقواعد التنظيمية الاولية للحزب الثوري ويوضح فيها الالتزام الجزيئي ويصبح معها الحديث باسم المفاهيم الطبيعية للاشتراكية العلمية من باب الحديث .

وفيما يلي الفقرة المذكورة كما جاءت في نشرة مايو 1980 : « على ان تكون الاتحاد الاشتراكي استمراً لحركة التحرير الشعبية قد جعله بفضل رصيده النضالي وموافقه الوطنية الصحيحة وبناءه المستمر على قضايا الجماهير يحظى بعطف افراد من خارج القوات الشعبية التي تولّه افراد قد يتقدون موضعياً الى الصيف الآخر . ان هذا المطلب الذي يرتفع احياناً الى المساندة ترحب به ما دام لا يطلب مقابلولاً ولا يسعى لكسب منفعة على حساب مبادئنا .

انه في هذه الحالة اقرار يصلمة موافقنا ونبيل اهدافنا وتحن كأية حركة ثورية في حاجة الى عاطلين ومساندين من خارج صفوفنا بمقدار ما نحن في حاجة الى مناضلين داخل صفوفنا . والعمل الدائم على خلق تناسبات داخل صفوف خصوم الجماهير الشعبية . ولكن اذا كان من واجبنا محاسبة المناضلين على سلوكهم وتصرفاتهم وعلاقاتهم فإنه ليس من حقنا محاسبة العاملين على ما قد يكونون عليه من وضيعة

سوى ايديولوجية الطبقة العاملة ولا حاجة الى التذكير بالتحليل والقوانين العلمية التي تثبت هذه الحقيقة ...

من جملة الوظائف التي انيطت « بالخصوصية المغربية » هي ان تتبع من الطبقة العاملة دورها المطليعي وان يجعل من « الحزب الثوري المطليعي » ليس حزب الطبقة العاملة بل « حزب كافة الفئات الشعبية » دون تحديد هوية تلك الفئات . وهذا يعني بما لا يدع مجالاً للشك الدخول مرة اخرى في الفموض والتذبذب الايديولوجيين ... لأن كل فئة من تلك الفئات الشعبية التي تتراوح من الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء الى بعض الشرائح من البورجوازية الصغيرة والمتوسطة مروراً من الشباب والعاطلين ... لها ايديولوجيتها الخاصة بها .

فالايديولوجية التي ستترتب عن واقع طبقي من هذا النوع ستكون حتى انتقائية متضاربة ومهزوزة لا صلة لها بالاشتراكية العلمية ، خاصة وان المعرفة و « الثقافة » ( سذري فقرة من احدى النشرات الجزئية حول الثقافة والمتلقين ) لا زالت حكراً بيد البورجوازية الصغيرة داخل الحزب وفي هذا الاطار بهذا الحديث عن ضرورة « تفتح » الحزب على الجماهير وخروجه من الانعزال والانزواء الذي كان يعني منه طيلة سنين عدة .

وباسم هذا « التفتح » ، بهذا المعنى في مفهوم « طلائنية » الحزب الثوري الذي ما هو في الحقيقة سوى نتيجة حتمية للطعن في طلائنية الطبقة العاملة نفسها . فانقلبت الآية والنخبوية « الطلائنية » هي التي تعنى « النخبوية » والنخبوية الفعلية ، نخبوية الاطر التقنيقراطية والبورجوازية الصغيرة هي التي تعنى الجماهير ... ، و « الجماهير » بهذا المعنى هي ان يفتح الحزب ابوابه لاوسع الجماهير ( شي داخل وشي خارج ) تقوم بالاعمال الحزبية الضرورية وبطريقة موسمية وتبين السوزن الحقيقي للحزب الذي يجب ان يضرر له حسابه وبين احترام « الخصم » والاصدقاء « اما القيادة والتفكير والتصورات والتخطيط والادلة فانها من اختصاص زمرة كروادر لها مؤهلاتها التقنية وشواهدها الجامعية ...

انها نظرة نخبوية بيروقراطية فعلاً لأن اصحابها يتصورون طليعة الجماهير على غرار النخبة التقنيقراطية التي ينتهيون اليها والتي لم تفرزها

عملت دوما على تبرير الامر الواقع وتكريسه والتنظير له بكلفة الوسائل والبهلوانيات الفكرية .

هناك ملاحظات اخرى على كل ما اثير من نقاشات ايديولوجية . ولكن سنكتفي بهذا القول للقول ان كل للتاريخات الايديولوجية الخاطئة التي بسررت على الساحة الحزبية هي مجرد تغليف لممارسة سياسة وتنظيمية كانت تستهدف تصفية الخط النخالي للاتحاد وتصفية المناضلين المتشبعين بهذا الخط ... ٣ - الممارسة الانتخابية والتنظيم الحزبي :

وان هذه الممارسة قد تأثرت بدرجة قصوى بالظروف الموضوعية والملابسات السياسية للمرحلة والمبادرات التي اقدمت عليها الطبقة الحاكمة ( قضية الصحراء والمسلسل الانتخابي ) .

ولسوف نتجنب الدخول في جزئيات هذه الممارسة وتفاصيلها ونقتصر على خطوطها العامة ومعاليمها البارزة حتى نتمكن من ادراك المفزع العميق لعدم التزام الفوقي المرشعين باسم الاتحاد - وربما اخرين من دونهم لا نعلمهم - بالعرف الحزبي .

#### ٤) ملابسات حول النضال الديمقراطي :

أولا : يجب ان نرغم بعض الملابسات التي طالما تعتقديتها لتصفيق الحساب مع الخط الديمقراطي المصحح للحزب والدخول في ممارسة انتخابية لا علاقه لها بهذا الخط بالرغم من تغليفها ببعض الشعارات الثورية لتقديمها وakanها انبع خطة لبناء المنهج وتبنيه الجماهير .

وأولى تلك الملابسات او على الاصح المغالطات التي يجب تعریتها هي التي كانت ولا زالت تحبس بالنضال الديمقراطي نفسه .

فمن الواضح ان اي مناضل حزبي لا يسعه الا ان يطبع الى توفير الحريات العامة والديمقراطية للجماهير الكادحة حتى ينسن لها ان تقاضي هم شروط افضل من اجل تحقيق مصالحها وطمأنهمها المنشورة . غير ان العribات الديمقراطية - ولو بصيغتها الليبرالية البورجوازية - لا تعنى المسلسل الانتخابي الذي تعدد الطبقة الحاكمة فهو ومه كما رأينا ، بل هي نفسها لا يمكن ان تتحقق الا بتعبئة الجماهير ونضالها والعمل على تعميل ميزان القوى لصالحها . وفي جميع الاحوال فانها لا تشكل نهاية

او ما ياتونه من سلوك قد لا ينسجم مع السلوك الثوري وهذا ما داما لا يلحقون اضرارا بحركتنا ولا يستغلون فصيلة من فصائل قوى الشعب العامل .

والاتحاد الاشتراكي الذي هو استمرار لحركة التحرير الشعبي لا يعيش بالماضي فقط ولا بالماضي في الحاضر وحسب ، بل انه قوة المستقبل ومن اجل المستقبل ، ولهذا السبب فهو لا يمكن ان يغفل اهمية قوة الثقافة والعلم . ان الثقافة لل يوم لم تعد زينة ولا امتيازا فكريا بل اداة انتاج وقوة من قوى الانتاج ، وهي في عصر العلم والتكنولوجيا الذي نعيشه لا تقل اهمية ، من حيث التأثير على النضال وعجلة التطور ، من الطبقة العاملة بالمعنى الكلاسيكي . ان اليد العاملة والفكر العامل هما اليوم قوامان ، من يملك احدهما دون الآخر اثما يملك يدا وي فقد الاخر . ان مهمة المثقف الثوري في للعصر الحاضر لم تعد مقتصرة على نقل الثقافة الثورية الى الطبقة العاملة بل انها ايضا المساعدة في مقاومة الاستغلال وعرقلة نهوض وعموميته داخل المؤسسات التي تكرس الاستغلال وتنممه ، من هنا كان العمل على استقطاب اكثر ما يمكن من الاطر الفنية والمتقدمة ذات اهمية بالفترة بالفصبة لحزب يريد حقا تبنيه كل الطاقات من اجل تحقيق التغيير في الهياكل والبنيات ذلك ان الثقافة في المجتمعات الراغنة لم تعد بذلة فوقيسة فحسب ، بل انها ايضا جزء من البنية التحتية نفسها تقوم فيها احيانا دور اللحام وربط المفاسد .

هذا ما جاء في احدى التشرفات الحزبية الاجابة على ما كان يدور من نقاشات ووسط القواعد الحزبية حول الاسس الطبقية التي يجب ان يتبني عليها الحزب الثوري وحول الفئات المكونة للاتحاد الاشتراكي . حول المثقفين الثوريين وحول التقنيوغرافيين الذين يديرون الاستغلال ، حول الطبقة العاملة والفنانين البورجوازية المستقلة ... لن تعلق على هذه الفقرة لأنها آية في الضبابية التوفيقية والهروب من اتخاذ المواقف الحازمة وستترك للعناصرين فرصة امتحان صبرهم وسعة خاطرهم عند تحليلها ...

وهناك كتابات اخرى خاصة في الصحافة الحزبية ( بالفرنسية والعربية ) وعروض كثيرة ( التحاليد الشفوية لا زالت سائدة داخل الحزب ) تتجه كلها في هذا الاتجاه . فبدلا من ان تعمل على تطوير الحزب في اتجاه توثيره واحكام تنظيماته على اسلوب للترضيع الایديولوجي المستمر ، فانها ع肯 ذلك

مجتمع حر ديمقراطي واشتراكي . ويشكلان في النهاية خط واحدا .

ولا يمكن الفصل بين الخطين الا اذا تحول الخط للديموقراطي ، اى خط انتخابي ينتمي الى اي نوع من انواع المبادرة ويرهن نفسه بالمسلسلات الانتخابية التي تحديد للطبقة الحاكمة شروطها .

واذا كان الامر يتعلق بمجرد التخلص عن « الاساليب النضالية » القديمة و « دفن الماضي » بتجاربه سلفاً ملهمين كحزب ثوري بتقديمه البرهان من ذلك للطبقة الحاكمة بل للجماهير التي يحسب لقناعها وتعيشه في الصياغ باسم اساليب اخرى (كتبر الجماعة وفعالية) . وفي جميع الاموال ، ان التخلص عن « الاساليب النضالية » القديمة لا يعني التخلص عن النضال نفسه ورثاء الخط النضالي للحزب .

لقد كان من الضروري ان نتوقف قليلا عند هذه المسلسلات والتي كانت تحيط بمفهوم الديموقراطية نفسه حتى نتيقن ، جميرا ان المنطلقات التي تنطلق منها للkrit ، عن الممارسة الانتخابية في الحزب لا تعود ان تكون سوى ، المنطلقات الحزبية نفسها . فما هي المصالح المازلة لتلك الممارسة ؟ سنبهار حصرها في الجوانب الاساسية المتصلة بالاختيارات الحزبية سواء على الصعيد الابيدولوجي والسياسي او على الصعيد التنظيمي .

## 2 - المفهوم الانتخابي للتنظيم الحزبي :

يجب اولا ان نؤكد هنا ان الاشكالية العقيقية التي كانت مطروحة منذ اطلاق « المسلسل الديموقراطي » ليست هي المشاركة او عدم المشاركة في الانتخابات والاصحاب او عدم الاصحاب من المجالس ، لان الحزب الثوري الواضحة ايديولوجيته واستراتيجيته واهدافه والقائم على اسس تنظيمية ممكمة ومتسمة مع تلك الابيدولوجية والاستراتيجية والاهداف ، عليه فعلا ان يستغل جميع المناسبات ، و « المنابر » للتوعية الجماهير والدفع بعجلة الصراع الطبقي فيما الى الامام .

نقاش بهذا قد تم منذ ما يقرب قرنا من الزمن في الحركة الثورية العالمية وقد حسم فيه تهائيا . وسيكون من باب « المرض الطفيلي » العودة اليه ...

غير ان حزينا لم يرق الى مستوى ذلك الحزب الثوري هذه مشاركته في الانتخابات . وبالتالي فان

في حد ذاتها بل وسيلة فقط من الوسائل التي تساعد على النضال من اجل تحقيق الديموقراطية الحقيقية المندمجة في الهدف الاستراتيжи الواحد المتكون من المناصر الثلاثة المرتبطة ارتياطا جديدا : التحرير الديموقراطية والاشراكية .

لمعنى ذلك ان الحزب الثوري العلاشي الذي تتحدث عن بنائه جميعا ويبدون استثناء داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تبقى على عاته يوما توصية المعاشر وتنظيمها وتعيشهما ، اي باختصار قيادة الصراع الطبقي للطبقة العاملة والكافحين بكل جوانبه بما فيها الجانب السياسي ...

والصراع السياسي في هذا الاطار وبهذا المفهوم لا يعني بذاتها الصراع او العملات الانتخابية ضمن مسلسلات الطبقة الحاكمة . ان مشاركة الحزب في الانتخابات وفي الحملات الانتخابية قد تساعد على تاجيج الصراع وهذا لا يمكن ان ينكره احد . ولكن على اساس ان لا تكون هذه المشاركة بديلا عن قيادة الصراع الطبقي من اجل تحقيق الاهداف الاستراتيجية للجماهير وان لا يكون لها مفعول حكمي على الحزب . قيدها من ان يكيف الحزب مشاركته في الانتخابات مع خطه النضالي واستراتيجيته . تصبح استراتيجية وخطه النضالي هما اللذان يتکافئان مع المسلسل الانتخابي ويتتحولان في النهاية الى خط انتخابي ومجرد تاكتيك ...

وكما اوضحنا اعلاه ، لا بد من التأكيد هنا ان الحديث عن « الخط الديموقراطي » لا يعني بذاتها خط انتخابيا كما انه لا يتناقض مع خط نضالي ثوري . فاذا كان لزاما علينا ان لا نبقى « مجناء » للماضي » والتجارب النضالية التي عرفها . وان كان التحامل على « الماضي » غالبا ما تحركه دوافع ذاكرة واعتبارات شخصية . وان حل محل الحاضر على خصوه هذا « الماضي » و « متفتح » ونتجه نحو المستقبل ، اذا كان كل ذلك يشكل ضرورة حتمية فان « الخط الديموقراطي » لا يجب ان يلتزم بالمسلسل « الديموقراطي » للطبقة الحاكمة ، والتقطيع عليهما : اولا لأن مفهومنا للديموقراطية يختلف تماما ويمثل التقييد لمفهوم الطبقة الحاكمة ، للديموقراطية »

وثانيا : لأن تبني « الخط الديموقراطي » لا يمكن ان يحصر انه تخلص عن الخط النضالي الثوري او انه مرحلة « مستعيمها » مرحلة ضيئلا فيها الخط النضالي الثوري . لأن كلاما ينصرفان في استراتيجية واحدة تستهدف التغيير الجذري للبنية القائمة وتشييد

ش ان الحزب بالرغم من الشعار - الثوري هو الآخر - الذي رفعه : « نحن لا تهمنا المقادع » فإنه رشح عدداً من الاشخاص الذين لا صلة لهم بالحزب او انهم مجرد عاطلين والذين يقيسون « عطفهم » على الحزب بمقاييس « الافق » المفتوحة امام هذا الاخير لتنبع في اطارها مصالحهم ، لأنهم « تتوفرون فيهم اكبر شروط وحظوظ للنجاح » . ومن الاشخاص الذين « تتوفرون فيهم شروط الترشيح » ، والذين اعلنت صحافة الحزب عن ترشيحهم فعلاً ضمن لوائح الاتحاد في الانتخابات البلدية ، نذكر أحد المحامين بالدار البيضاء بل نقيرهم الذي بعث بمجرد صدور هذا الاعلان بتكييف نشر على اعددة الصحافة الحزبية نفسها يقول فيه انه لا ينتمي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية . وكم من المرشحين « الاتحاديين » الذين لم تكن لهم جرأة الاستاذ النقير - الذي لا يسعنا الا ان نقدر فيه شجاعته الادبية - والذين أصبحوا كاملي العضوية في الاتحاد بل انهم يصولون ويجلبون فيه سون ان تطبق عليهم المقاييس التنظيمية والفضالية التي لم تطبق كذلك بالنسبة لانصارهم و « اتباعهم » وذوي قرباهم الذين ساهموا في حملاتهم الانتخابية... .

فاختلط الحال بالتبادل منذ الانطلاق وتبيّن بسرعة ان الفوز بالمقاعد هو الذي كان يهم في الحقيقة وان الاتحاد يجب ان يظهر بمظهر القوة على الساحة الوطنية امام « الخصوم » والاصدقاء سواء في الداخل او الخارج . فالقصود بالقوة هنا هي القوة الانتخابية . فالكلام والشكفة حول تزوير النتائج وعدم حياد الجهاز الاداري كان يدور - ولا زال - حول النتائج فقط وليس من اجل ترشيح تقاليسه ديمقراطية في بلادنا والتي تقضي تغيير الجهاز الاداري نفسه . فلو لزم الجهاز الاداري الحياة - وهذا مستحيل كما رأينا - لرضينا بهذا الجهاز لانه سيمكّنا من الظهور بقوتنا الحقيقة ، وكثيراً ما تماولت داخل الحزب ارقام فلكية حول عدد النواب الاتحاديين الفائزين او اعلن عن النتائج الحقيقة ... .

فيالرغم من كل الشعارات التي رفعت والتي آمن بها المناضلون الحزبيون وساهموا بصدق وبما لديهم من قوة وحماس في الحملات الانتخابية لصالح المرشحين « الاتحاديين » ، فإن النماذج مع « المسلسل الانتخابي » ، كان تعاملها انتخابياً لا ينسجم مع ايديولوجية الحزب و اختياراته ومبادئه التنظيمية .

ولقد تبيّن بسرعة سواء على حسيد الممارسة في المجالس او على الصعيد التنظيمي ، ان البرامج

الاشكالية التي كانت مطروحة - ولا زالت - من خلال النقاش حول المشاركة او عدم المشاركة في الانتخابات ، حول الانسحاب او البقاء في المجالس ، حول تصريف فعل « دخل - خرج » كما يحلو لبعض المناضلين ان يستهذفوا بمناضلين آخرين دعاء الانسحاب ، ان الاشكالية الحقيقة المطروحة هي كالتالي : من يريد فعلاً بناء الحزب الثوري ، اداة التغيير ، ومن يرفض ذلك ؟ من يريد استقلال الانتخابات لخدمة الحزب - الثوري - ومن يريد استقلال الحزب للانتخابات ومسخه الى حزب انتخابي ؟ .

ذلك هو بيت القصيد الذي يجب ان نقطن اليه من خلال كل المناشط التي دارت داخل الحزب حول الانتخابات والانسحاب وأحياناً بدرجة من العنف كانت تبدو ظاهرياً غير متناسبة مع أهمية وخطورة موضوع المراج .

ولقد دخل الحزب مممة الانتخابات تحت شعارات ثورية لم تخرج عن القواعد التي سار على ايتها الاعزاب الثورية والشعارات التي كانت ترفعها من قبله ، مثلاً : « المجالس واجهة من واجهات النضال » .

انه شعار ثوري حقاً ولكن الحزب كان دون مستوى وذلك لأسباب موضوعية اضافت لها اسباب ذاتية تعود الى تركيبة الحزب نفسها وعلى الوضعية التي كان عليها من حيث تبعثر تنظيماته وفككتها على اثر الحملات القمعية المتتالية التي تعرض لها .

وان « المسلسل الانتخابي » الذي دشنته الططة المحاكمة في 6 نونبر 1975 ومسلسل « التفتح » الذي دشنه الحزب من جهة عمل هذا الاخير يتحول الى مرتع لكل العناصر الانهزامية والوصولية التي كانت تتغطر كعادتها ساعة « الانفتاح » على الحكم للظهور من جديد واحتلال مقدمة المسير والتسلق في سلم المسؤوليات الحزبية ... .

ومع ذلك اللحظة الاولى اختلط ما هو حزبي بما هو انتخابي . حيث لم يعد هناك تمييز بين الاجهزة الحزبية والاجهزة المكلفة بالحملات الانتخابية . فمكاتب الفروع او المقاطعات او الخلايا تحولت الى لجان لدعم المرشحين « الاتحاديين » ( وستفترس لماذا نضع كلمة « اتحاديين » بين مزدوجتين ) تلك اللجان التي كانت تتكون من سائر المواطنين وافراد عائلة المرشحين وأصدقائهم تحولت بدورها وبقدرة قادر الى خلايا وأجهزة حزبية .

الاتحاد الاشتراكي حول برنامج انتقابي لا يرقى لا من بعيد ولا من قريب الى مستوى تلك الاستراتيجية وتلك الايديولوجية .

ولقد صرخ مسؤولون حزبيون في غير ما مناسبة - عند طرح مشكل التركيبة الطبقية للحزب - انه اذا جاءنا اشخاص يمتلكون معامل او مزارع وقالوا انهم ملتزمون ببرامج الحزب ، هل من حقنا ان « نجري عليهم » !!؟ فعلا ليس لنا اي حق في ذلك ولكن على اساس ان شاعر اولاته الاشخاص كعاطفين فقط من خارج القوات الشعبية وان لا تتبع لهم ادنى فرصة للتأثير على تلك البرامج نفسها او على اهداف الحزب وبماهية « اي ان تقطع عليهم طريق التغلغل في التنظيمات الحزبية القائمة على منظور طبقي وايديولوجي وسياسي محدد ...

وبهذا الصدد طرحت من جديد جماهيرية الحزب - تلك الجماهيرية النخبوية الخاطئة التي سبق الحديث عنها - التي ترى ان المنتخبين الاتحاديين قد صوتت عليهم الآلاف المؤلفة من الجماهير في الانتخابات التشريعية والمحلية ، فهم اولى بالعصوبية والمسؤوليات الحزبية من المناضلين الذين انتخبهم القراء العزبيون المنتظمون الضيقون في الاجهزة المسئولة . وهذا التفسير يعطي الدليل القاطع على ان هناك من حاول ويحاول ان يجعل « الديموقراطية » الانتخابية المائعة تحل محل الديموقراطية الحزبية وذهب في النهاية بيد المركبة الديموقراطية فسي الصعيم .

وهناك ممارسات اخرى شاهدها الحزب طيلة الفترة الانتخابية تصب جميعها في العمل الدؤوب على تحويل الاتحاد الاشتراكي الى مؤسسة انتخابية . وتعني هذا الممارسة اليومية للمنتخبين « الاتحاديين » الذين أصبحوا يعلون على تكريس كافة امكانيات الحزب وامكانياتهم الخاصة للنشاط داخل المجالس . بل وانهم أصبحوا بمؤمنون تدريجيا انهم قد يحققون كثيرا من الاشياء لفائدة الجماهير الشعبية في حين اكد الحزب عند دخوله في الانتخابات انه « لا يعد الجماهير بتحقيق شيء من خلال المجالس » بل ان العمل من اجل الاتارة وتعبيد بعض الشوارع والواد гар الحار الخ » . يفسر انه هو الصراع الطبقي الحقيقي ... وقد رأينا جميعا في ندوة المستشارين الاتحاديين بقاعة سمية احد المستشارين بالمجلس البلدي بالرباط يخطب في الحاضرين ويعرف من اهل المنصة كراسة حمراء قال ان الحزب العمال البرطاني

الانتخابية التي خرج بها الحزب لعموم الفئات ضد الطبقة المساعدة المستفيدة ، تلك البرامج التي تمثل مجرد حد ادنى لبعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية للحد جزئيا من الازمة ، قد بدأت تحل محل البرامج الحزبية بل ومحل الاهداف الاستراتيجية للاتحاد الاشتراكي ( التحرير ، الديموقراطية ، الاشتراكية ) وايديولوجيته نفسها .

لقد جاء في النشرة الحزبية المذكورة اعلاه ان الحزب « يحظى بعطاف افراد من خارج القوات الشعبية التي تزلفه ، افراد قد يتبعون موضوعيا الى طبقات في الصنف الآخر . ان هذا العطف الذي يرتفع احيانا الى المساعدة ترحب به ما دام لا يطلب مقابلولا يسعى لكسب منفعة على حساب مبادتنا » . ولكن الحقيقة هي ان العمليات الانتخابية والممارسة في المجالس مكنته اولاته الافراد من ان يصبحوا كاملي العضوية في الحزب وان يؤثروا في قراراته وان « يكتسبوا في النهاية منفعة كبيرة على حساب مبادتنا » . فاذا كان « ليس من حقنا ان نحاسب اولاته الافراد على ما قد يكونون عليه من وضعية او ما يأتونه من سلوك قد لا ينسجم مع السلوك الشوري .. » كما جاء في نفس النشرة ، فان اولاته الافراد هم الذين اصيدوا بمحنتهن الواقع في الحزب تكثفهم من « مهامية المناضلين على سلوكهم وتصوفاتهم وعلاقتهم » وعلى « سلوكهم الشوري » ، لأن هذا السلوك لا يمكن الا ان يكون متناغما مع سلوك ومرامي واهداف « افراد من خارج القوات الشعبية » . وهنا ايضا انقلبت الآية وخاصة على مستوى اتخاذ القرارات واصدار التوجيهات . ما يصبح المناضلون الحقيقيون والمسؤولون في الاجهزة الحزبية الاقليمية والوطنية مهمشين ويعاملون ك مجرد عاطفين ، اما العاطفون والمساندون « من خارج صفوف القوات الشعبية » هم الذين اصيروا يعاملون كمسؤلين واعضاء حزبيين لا يعبر قرار او توجيهه حزبي الا وحمل معه بصماتهم .

ومن المؤشرات التي كشفت عن « حاولة تكريس هذا الوضع هو مباغة مشروع قانون داخلي يعطي للمنتخبين حق العضوية في الاجهزة الحزبية على كافة المستويات : اللجنة الادارية الوطنية واللجنة المركزية والمجالس الاقليمية و المجالس الفروع . لهي هذا الاطار يصبح لا يحافظ على الحزب » ولو من خارج القوات الشعبية التي تزلفه ، الحق في ان يصبح عضوا في قيادة الحزب ويقرر في خططه واستراتيجيته وحتى ايديولوجيته ، بمجرد انتخابه كمرشح باسم

لتبشير المشاركة في الانتخابات وهو : « الالنتخابات ستمكنا من الاتصال بالجماهير » .

ويذهب الملاحدة اولاً ويسئل عابرة ان هذا الشعار نابع عن نظرية انتخابية خالصة لانه لا يتصور الاتصال بالجماهير خارج الحملات الانتخابية ... ولكن هذا الشعار نفسه - ولو على علته - لم يطبق . فما هي الاتصالات التي قام بها المنتخبون بالجماهير بعد احتلال مقاعدهم في البرلمان او المجالس المحلية ؟ ومنها لا تتحدث عن العلاقات الزيبقية بين الناخبين والمنتخبين الذين قد ساعدو بعض الافراد على حل مشاكلهم الشخصية بواسطة الاتصال مع المسؤوليات المفتوحة . ولكن الامر يتعلق بالاتصال النضالي بالجماهير لترعيتها وتنظيمها وتعييتها على ساحة الصراع الطبقي ، بدلاً من اعتبار الصراع الطبقي - كما عبر عن ذلك نواب ومنتخبون اتحاديون - عن التراشق بالأرقام مع وزير المالية والتخطيط او الدفاع عن بعض الفصوص في قانون الضرائب الخ ...

لن ندخل في هذا الباب غير انه لا بد من التاكيد على « ان الاتصال بالجماهير » قد اشتهر بمجرد تحقيق الاختلاف الانتخابية او عدم تحقيقها ... ومنذ من ينبع مثل هذه القراءة للانتخابين الى انعدام تنظيم تسيير الامور بغير عين الاهبة المزبعة . قد يكون هذا التبرير « الذكي » صحيحاً ، ولكنه غير كافٍ لتفصيل ذلك المسؤولية .

ولند لويست خاتمة الایام صانعو الماضي ، ان « المعارضة الانتخابية » لم تتحقق في عملها ولسو ذرو واحدة لتجهيزات الاجهزة المزبعة وخاصة اللجنة الادارية الولائية . بل وأن الحزب لم يضع اي التراخيص ذهب النواب الاتخاديون لتجهيزها والدفاع عنها دأبل البرلمان . وهذا لا يرجع الى حجم الحزب من ذلك كما يزعم البعض ، لأن التردد النبائي على العموم اطلق منذ البداية تحجيم حزبي تائم الذات الى جانب المكتب السياسي واللجنة الادارية واللجنة المركزية . بل ان « المعارضة الانتخابية » قد حل محل الحزب في اتخاذ مواقف في عدة قضایا سياسية واقتصادية ووطنية . وكانت تعنى الاولوية دائماً لرأي الفريق النبائي حول هذه القضايا على رأي الاجهزة المزبعة المسؤولة في حالة استشارتها ، وغالباً ما كان الفريق

يستعين عن آية استشارة مع الاجهزة المزبعة . وبالرغم من قلة عدد النواب الاتخاديون تقد بـ الانزال قدر جيابها نحو وطنية سياسية واقتصادية مطابقة للوضع الذي كان ملائماً في الظروف المحلية اليعاقبة

هو الذي انجزها وانها تتضمن اوراق عمل مرخصة (فيتش) تساعد على مواجهة المشاكل التي قد يواجهها المستشارون في لدن ومانشيشتير وكلاسكوك الخ ... وال المتعلقة بالذات بالماء والكهرباء والصحة الى غير ذلك من ميادين عمل البلديات ، وبعد ان عرف « بالكتاب الاصغر » ولوح به سرخ قائلًا : ايها الاخوان ، هذا هو دليل المناضل » ۱۱۱ ولم تكن هذه الصرفة النابعة من الاعمق اعتباطية لانها صادرة عن أحد كبار الدكاترة وعلماء الاجتماع . « دليل المناضل » الذي يتبخره ويعرفه جيداً المناضلون هو الدليل السياسي والسياسي والتنظيمي الذي كان يسامم الشهير عمر بقسط واقر في انجازه ويسترشد به المناضلون الحزبيون في توعية الجماهير وتعييدها وتنظيمها في الصراع ، اما الصرفة العمومية اليها تمعن ان على الحزب ان ينسى هذا الدليل ، اي دليل النضال للجماهير ، ويطرحه جانباً ، ويعمل بالدليل الجديد ، « دليل المناضل » الجديد ، مناضل المجالس المنوية ...

وحق على هذا الصعيد نفسه ، لم تكن الممارسة ممارسة « نضالية » متوجهة نحو تحقيق الانارة والواهدة والحل الخ ... ومواجهة السلطات لانتزاع المزيد من المكافآت للمسكن ... بل ان الفعالي مع السلطة تتجه نحو المهانة والتساكن بل انه بلغ احياناً حدود « التمازج » او لم نعد نميز في بعض الارقام بين من هو معارض ومن يمثل السلطة . وان الخط الفاصل بينهما أصبح كثير الالقواءات وارق من حد الميف .

وعلى صعيد البرلمان لم تكن الممارسة تختلف كثيراً عن الممارسة التي شهدتها المجالس ، بالرغم من ان مجلس النواب قد اتاح للمنتخبين باسم الاتصال ان ينددوا بسياسة الحكومة واختياراتها ... ولكن السلوك العام الذي طبع ممارسة « الممارسة المناضلة والبناء » ، الاتحادية ، هو الاتجاه نحو « سياسة الممكن » اي سياسة المطالبة بالاملاعات في حدود الامكانيات التي توفرها الطبقة الحاكمة ، دون المطالبة بالتغييرات الجذرية في العيادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتضمنها اختيارات العزب .

وستجنب اعطاء امثلة كثيرة حول ما كان يجب على الاتخاديين في المجالس ان يقرموا به كما انشأ لن تدخل في تحليل الممارسات الشخصية لمدد من الافراد التي عرفت انحرافات متعددة . بل منتقصر على التنكير باحدى الشعارات التي رفعها الحزب

اما العمق النضالي والجماهيري للانسحاب الاشتراكي للقوات الشعبية فلم يتغير ولو قيد افملة . لهذا فقد طرح مشكل الانسحاب من المجالس . ولقد قررت اللجنة المركزية منذ ثلاث سنوات هذا الانسحاب . والمفترى السياسي لهذا القرار هو ان يمتحن الحزب خطه النضالي وفي نفس الوقت ان يمتحن الخط الانتخابي الذي لم يجرؤ اصحابه يوما على الافصاح عنه صراحة ، ويفسح المناسبة فان هذا القرار قد دفع بالطبيقة العاكمة الى الكشف عن طبيعة « مسلسلها الديمقراطي » ذلك « المسلسل » الذي يتربك من حلقة وحيدة وهي حلقة القمع بكل انواعه .

وبالرغم من المعاملة والتزدد اللذان اخروا الانسحاب الى آخر لحظة ( نهاية اربع سنوات ) كان مستحيلا تجاوزها دون ردود فعل من القواعد الحزبية لم يكن فيها التحكم فيها ، فقد دقت ساعة الحساب ، ساعة تنفيذ القرار الحزبي . وبالرغم من الطريقة التي نفذ بها القرار الحزبي ( انظر للنشرة السابقة حول الانسحاب من البرلمان ) . فان الطبيقة العاكمة واجهت هذا الموقف بالتهديد المباشر وبعنتف لم يسبق له مثيل .

وكانت هذه هي المناسبة الوحيدة التي اتيحت للحزب كي يستعمل « البرلمان كواجهة فعلية من واجهات النضال » ، ويترجم هذا الشعار الثوري في الممارسة . لأن التثبت بالقرار الحزبي هو الذي كان سيطرخ المشكل الحقيقي في الحياة السياسية والامن التي يجب ان تقوم عليها حياة ديمقراطية في بلادنا ولأنه لا يمس بسلطنة الطبيقة الحاكمة المطلقة فحسب التقرير والتنفيذ دون اي رقيب او حسيب فحسب ، بل انه سيبرهن على ان الحزب غير مستعد ان يلعب دور الكراكيز في السيناريوهات التي تحدد الطبيقة الحاكمة فصوتها ... اما الانتقادات لمشاريع الحكومة وبرامجها فانها لا تسمن ولا تغنى من جوع ذلك انها لا تستطيع تعديل تلك المشاريع نفسها ولو جزئيا ولا تطرح اشكالية الديمقراطية بالعمق الذي يطرحها به الحزب ...

غير ان المنظور الحزبي للنضال الديموقراطي الصحيح لم يكن متمنكا من جميع العقول والقناعات والعزائم . وهنا لا نطرح موقف النواب كأفراد قد تكون ردود افعالهم مقاومة ، بل ان الخط الانتخابي هو المطروح اذ يرعن بصفة قطعية عن حسنه « النضالية » ، وهي الحدود التي ترسمها الطبيقة الحاكمة

حيث النواب هم الذين يقررون سياسة الحزب ويعينون - في حالة الحصول على الغلبة - الوزير الاول ا

فيبدلا من ان يجعل النواب على عكس سياسة الحزب داخل البرلمان ، أصبح الحزب هو المطالب بدعم « سياسة » النواب داخل البرلمان .

ولقد جاء في النشرة الحزبية السالفة الذكر : « على ان المراقبة والمحاسبة ( للبرلمانيين والمستشارين ) لا يمكن ان تكون مجده اذا واكبها من طرف الاجهزة الحزبية تعبئة الدعم الشعبي للمبادرات والمواقف التي يتخذها المستشارون الاتحاكيون داخل المؤسسات سواء اتخذت هذه المواقف في اطار تحمل المسؤولية او في اطار المعارضة » .

اذن ما هو دور الحزب والحالة هذه ؟ انه مراقبة المستشارين الاتحاكيين عند تنفيذ « المبادرات » التي يتخذونها هم بأنفسهم وتعبة الجماهير لتأييد تلك المبادرات !!! قرابة اخرى تبقى العبارة للمنتخبين وليس للحزب الذي ينحصر دوره في تأييد « مبادراتهم ».

انه النموذج الامثل للنظرية الانتخابية للحزب التي عبر عنها أحد النواب في اجتماع مسؤول للجنة الادارية الوطنية - بعد ان روج لهذه الاطروحه في عدة مجالس خاصة - بقوله : « اذا انسحبنا من البرلمان لم يعد هناك حزب » ، وكان الاتحاد الوطني سابقا ) الاشتراكي كان متواجدا باستمرار في البرلمان . وكان البرلمان نفسه كان دائما موجودا في المغرب خلال الثلاث وعشرين سنة الماضية .

باختصار، لقد تبين من خلال الممارسة ومن خلال الاطروحات الانتخابية التي حاولت ان تبرر تلك الممارسة ، انه ليست « المجالس التي كانت تشكل واجهة من واجهات النضال » ، بل ان المجالس هي التي أصبحت الاساس والحزب هو الذي حاول دعاية تلك الاطروحات تحويله الى واجهة من واجهات النضال .

وهذا ما لم يكن ممكن التحقيق . ذلك ان الظاهرة الانتخابية لم تكن سوى الجزء الضئيل المرئي من كتلة الجليد واحدى الظواهر الطفيفية التي ما تقسم الحزب يصاب بها من حين الى آخر ويتبقل عليهما ويلفظها في نهاية المطاف كل الطفيفيات الى مزبلة القاذورات التي لم تكن حتى في مستوى « مزبلة التاريخ » حسب المصطلح المعروف .

ولقد تأكد من خلال تلك الممارسات، وبالرغم من الشعارات التي كان يبيدها أن الكل متقدح حولها، أن هناك منظروا انتخابياً ونخبويًا يريدون إلى تسيير التنظيم العزبي باسم جماهيرية زائفة وذلك قصد تعويم أيديولوجيته وأهدافه الاستراتيجية وخطه النضالي ونهج خط انتخابي وانتهازي لا يتم بصلة لاشتراكية العلمية كايديولوجية ثورية بينماما الحزب كادة للتحليل وكهدف .

لقد قيل ما يكفي في هذا الباب ، لكن تحليل الواقع لا يكفي . على الحزب أن يفكر في تغييره ، إن يعمل على صيانة أيديولوجيته وخطه النضالي وتنظيماته، فبالرغم مما عرفه الحزب من اعوجاجات وتحريفات وانهزامات خاصة في الفترة الأخيرة ، فإنه كاستمرار لحركة التحرير الشعبية لا زال متجرداً وسط الجماهير ويستطيع أن يتغلب على العقبات التي تعرقل مسبرته النضالية ... فعلى المناضللين ان لا يستسلموا لليلas لأن التغيير من الأساليب التي تستخدمها الرجعية باستمرار لتفكيك الحركة التقديمية ببلادنا ...

**فما هي المهام الملحة المطروحة على الحزب لمواجهة هذا الوضع والتغيير تنظيماته ومواعظه الاضطلاع بمهامه النضالية ؟**

١) العمل على التوضيح الإيديولوجي المستمر واتباع النهج العلمي القائم على أسس الاشتراكية العلمية في تحليل الأوضاع العامة والوضع الحزبي .

٢) توضيح الاختيارات العزبية والأهداف الاستراتيجية للحزب : التحرير، الديمقراطية ، الاشتراكية بناء على أيديولوجية الاتحاد الاشتراكي الثورية . والعمل على تصحيح الخط الديمقراطي والنضالي للحزب وتوضيحه وممارسته ممارسة فعلية لقطع الطريق على كل أنواع الانحرافات ...

٣) تقييم المرحلة الراهنة تقييمًا موضوعياً سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، خاصة بعد انتفاضة ٢٥ يونيو وتحديد المهام المنوطة بالحزب في هذه المرحلة بالذات ، الشيء الذي يقتضي إعادة النظر في ممارستنا السياسية على ساحة النضال وفي طبيعة التعامل مع القوى السياسية الأخرى بما فيها الطبقة الحاكمة ...

وليس الحزب . وهذه هي الحقيقة العارية . لأن التهديد والقمع هو العمل الوحيدة التي تتعامل بها الطبقة الحاكمة مع الحزب منذ تأسيسه ، والمناضلون العزبيون المتشبعون بمبادئ الحزب وبفطنه النضالي لا يمكن أن يتذرعوا بالتهميش والقمع للتراجع عن تنفيذ القرارات العزبية . والا فيصبح ذلك عدم تحمل المسؤولية العزبية والتخلّي عنها ان لم نقل اشياء أخرى ...

ولا حاجة إلى ذكر ما ادلّ به عدد من البرلمانيين من تصريحات لمحاولة تبرير موقفهم الانهزامي واللاعزبي تلك التصريحات التي لا تشرفهم هم انفسهم وتطعن في مبادئ الحزب وتجعلهم بالمقابل تلقائياً خارج صفوّ الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية .

غير أن المشكل لا ينحصر في ذرة من النواب لأنهم مجرد معيدين عن خط انتخابي وانهزامي سبق أن كشفنا عن هويته . بل من واجبنا أن نحدد مسؤولية كل مسؤول أو كل جهاز حزبي يكون قد ساهم من بعيد أو من قريب في اجهزة القرارات العزبية بل وفي تعریف الخط النضالي للحزب .

وعلى الأجهزة والمناضلين العزبيين أن يتحملوا جميعاً مسؤوليتهم كاملة في اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة في حق كل من خرج عن الخط النضالي للحزب وقراراته . ولطالما سالت العلاقات الليبرالية والاغرافية في الحزب ، ولكن عندما يتعلق الأمر بسلوك وتوجهات تضع المبادئ العزبية في الميزان فليس لنا بد من شيء من العزم ومن الصراوة ... تلك « العصرامة » الحديدية نفسها التي استعملها بعض النواب في حق مناضلين ذنبهم الوحيد انهم وقفوا في وجه الخط الانتخابي الدخيل على الحزب وتشتبهوا بخطه النضالي الصحيح .

## خاتمة

هذه بعض الجوانب الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية التي كان من الضروري اثارتها لأنها متعلقة مباشرة بتراجع « المعاشرة الاتحادية » عن تنفيذ القرار العزبي القاضي بالانسحاب من المجالس . لأن ممارسة النواب لم تكن منعزلة عن بروز عدد من الاتيروهات والممارسات السياسية والتنظيمية تمكنت من الانتهاش داخل الحزب في ظل المسلسل الانتخابي الذي انطلق في خريف سنة ١٩٧٦ .

الايديولوجي كاطار سياسية واستراتيجية الاتساد الاشتراكي ، مع اعتبار هذا التقرير خصوصا فيما يحصل بالمحendas التاريخية التي وردت فيه ، بداية لمناقش واسع في صرف المناضلين من اجل اغنائه وتعزيز جميع جوانبه في اطار منهج جدلية علمية .

فإذا كان النهاش واردا وضروريا بالنسبة للتقرير الايديولوجي نفسه ، فيصبح اكثر الحاجا وضرورة بالنسبة للخط السياسي والممارسة الحزبية وتحليل الاوضاع العامة ومتغيراتها وكيفية التعامل معها في كل مرحلة من مراحل تطورها .

وهذا ما حاولنا ان نقوم به ونتمنى ان يساهم كافة المناضلين الحزبيين في اطار تنظيماتهم الحزبية في هذا النهاش لاخراج حزبنا من دوامة الفموض والانتظارية والدخول به في طريق الوضوح والفضال كطليعة للجماهير الكادحة وعلى رأسها الطبقة العاملة.

فيبرايير 1982

## بيان

لقد فوجيء المناضلون ومعهم الرأي العام الوطني باعادة تأسيس ما يسمى « بالمعارضة الاتحادية » في البرلمان بعد افتتاح هذا الاخير في الأسبوع الثاني من شهر اكتوبر الجاري . كما ان اعضاء هذا الفريق الذي اعيد تأسيسه قد رشحوا لمنصب النائب السابع للرئيس ولرئاسة لجنة الاعلام والشؤون الثقافية ، نفس الاشخاص الذين كانوا يحتلوا هذه المناصب قبل اكتوبر 1981 .

وقد قابلت الصحافة الرجعية والانتهازية وبعض الاقلام الماجورة هذه « المبادرة الذكية » بكثير من الارتياح وحتى بنوع من الانتشاء . ونشرت تصريحات صحفية لبعض المسؤولين الحزبيين وخاصة تصريح الكاتب الاول لصحيفة « لوموند » الفرنسية يستهدف تبرير اعادة تشكيل فريق « المعارض الاتحادية » الذي أصبح يضم 23 نائبا بما فيهم عضوان من المكتب السياسي .

4) من الناحية التنظيمية تعزيز التنظيمات الحزبية في اتجاه انسجامها مع ايديولوجية الحزب وخطه النضالي لبناء الاداء القادر على مواجهة المستجدات في الساحة السياسية وخاصة القمع الممنهج وكبت العريات العامة .

وهذا يتضمن اولا وقبل كل شيء القضاء على الخط التنظيمي القائم على الجماهيرية الانتخابية المائمة واتباع الخط التنظيمي الحزبي الصحيح القائم على المركبة الديموقراطية والتقد الذاتي والتنظيم الغلوى ... ونبذ الممارسات البيروقراطية والفردية الفوقيه وجعل الاجهزة الحزبية تتحمّل مسؤوليتها بصفة جماعية ...

ولن يتأتى كل ذلك الا بالجسم في عدة قضايا حزبية سواء منها السياسية او التنظيمية لأن مصير الحزب ومستقبله مررهن بالحلول الصحيحة والنظالية التي يجب ان نهتمي اليها لمواجهة تلك القضايا ...

وهنا لابد من قول كلمة اخيرة وليس آخرة وهي ان نحترم من كل التصرفات او القرارات المبنية على منطلقات ذاتية ضيقة التي قد تمس بمبادئ الحزب الأساسية . وهناك من يتوهم أنه لا زال قادر ا على

« الجسم » في القضايا المطروحة على الحزب بالجسم مع المناضلين الذين يطرونها . وهذا هو الخطأ الذي سيكون قاتلا بالنسبة لاصحاب هذه الممارسة الشريستضع اصحابها ثقائنا خارج الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية ، ذلك ان القواعد الحزبية برمتها لم تقبل ولن تقبل بالتمادي في هذه الممارسة ، فالحل الوحيد الذي سيعيى دوما هو الانبع والاكثر نضالية وحزبية ، هو النهاش الديموقراطي داخل التنظيمات الحزبية .

فإذا كان المناضلون كثيرا ما يفضلون المذكرات نظرا لنوع من « القدسية » التي يضفونها على الاجهزة الحزبية القيادية والتي كثيرا ما استغلت للفيام بممارسات بيروقراطية وتعسفية ضد المناضلين انفسهم ، فلن يظلوا ساكتين ومكتوفي الايدي أمام ممارسات قد تمس بمبادئ الحزبية الأساسية مسامسا خطيرا يجعل الحزب يفقد جماهيريته وهويته النضالية.

ولقد جاء في المقرر الايديولوجي الذي أصدره المؤتمر الاستثنائي وصادق من خلاله على التقرير الايديولوجي ما يلي : « يصادق ( اي المؤتمر ) على المنهجية والمبادىء التي يتبني عليها التقرير

**البالغين الثامنة عشرة من عمرهم فاكثر**  
**الثانية ..... \***

وقد القزم حزينا بالخسال في طليعة الجماهير  
الشعبية الكادحة من أجل تحقيق هذا البرنامج المد  
الانى لإنقاذ البلاد من المأزق الخلير الذى انزلقت  
فيه فى جميع المجالات بسبب الاختيارات والسياسة  
اللاشعبية واللامقراطية التى تنهجها الطبقة العاكمة  
فى بلادنا .

5 - ان اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في دورتها  
لشهر مايو 1979 ، انطلاقا من الخط الذي رسمه  
المؤتمر الوطني الثالث ، قررت الانسحاب من  
مجلس النواب وتركت للمكتب السياسي مسؤولية  
تنفيذ هذا القرار في الظرف المناسب وفي إطار  
المرفق والبرنامج الذي خرج به المؤتمر الوطني  
الثالث .

6 - ان المكتب السياسي لم يتلزم بقرار اللجنة المركزية وترك هذه «ظروف مناسبة» تمر ، بل ائمه من خلال عنة تحريضات سواء داخل الحزب او خارجه ، كان يعبر عن موقف متناقض تماما مع قرار اللجنة المركزية ، ونذكر على سبيل المثال المعاشرة التي القتى بالقنيطرة والتي نشرت في «المصر» حيث جاء فيها بالحرف الواحد : (( منشقى في البرلمان ولو بثأر سعيد واحد )) .

وأمام تشكيت التنظيمات والمناهضين بقرارات المؤتمر واللجنة المركزية ، اضطر المكتب السياسي إلى ملوكه طريقة « الاستقالات الفردية » لتنسوب الذين ترشحوا باسم الاتحاد معللة بتعليلات قانونية (انتهاء مدة اربع سنوات ) وحالية من اي اعتبار من الاعتبارات السياسية التي اعتمد عليها المؤتمر الثالث او اللجنة المركزية في اتخاذ قراراتها .

7 - وبعد رجوع النواب الى المجلس في الظروf التي عرفناها وذلك بعد بضعة ايام من استقالتهم في اكتوبر ١٩٨١ ، أعلن المكتب السياسي ان « هوية النواب الى البرلمان لا تعني عودة الاتحاد » ، وأن النواب عادوا بصفة فردية وليس كفريق .

والأن وبعد سنة مرت على هذه الاحداث التي  
طرقتنا لها هي حينها ويتضليل في نشرة اقليم الرباط  
(مارسة العزب بين النظرية والتطبيق) وكشفنا عن  
الخط الافتخاري والاتهامي الذي حركه هذه الممارسة

وقد تم اتخاذ هذا الموقف في غيبة تامة عن  
الهيئات المعاذية المسؤولة (المجنة الإدارية والمجنة  
المركزية) من طرف المكتب السياسي الذي تراجح  
مرة أخرى عن تنفيذ القرارات المعاذية وضرب بها  
عرض العانط خارجا بذلك عن مبادئ «الحزب الارلانية»  
ومن الغط لشخصي الديمقراطي الذي رسمته المؤتمرات  
المعنية ، وبالتالي، عن الشرعية المعاذية برمتها .

ويهذا المصعد نرى من حقنا ومن واجبنا كمنا حللين  
ومسؤلين في الحزب ان نذكر بالحقائق التالية :

٢ - أن المسيرة التاريخية للاتحاد الاشتراكي ومبادئه الثابتة وأيديولوجيته الثورية الاشتراكية العلمية وخطه النضالي الديمقراطي الصحيح ، إن هذه المناصر جميعها هي التي يستمد منها حزبنا مواقفه وسلوكه وممارسته لمهمليه في العمل السياسي والجماهيري .

٤ - إن المؤشرات المعاذية قد حددت أهدافاً واضحة  
وخطا ميالياً مرحلياً لا يقبل التأويل ولا التشريع  
والتعريف .

فالمؤتمر الاستثنائي قد رفع الديمقراطية إلى  
اطار معايير واحدة تتكون من ثلاثة عناصر : التحرير  
والديمقراطية والاشراكية ، حيث أكد انه لا يمكن  
تحقيق هدف من هذه الامだاف الثلاث دون تطبيق  
الامداد الآخرى .

3 - والمؤتمر الوطني الثالث المنعقد في ديسمبر 1978 قد حدد موقف الحزب بوضوح من ما يسمى « بالتجربة الديمocrاطية »، وحكم عليها « بالفشل الواضح والاخفاق العظيم » ووصفتها بأنها « التجربة الديمocrاطية المزيفة في ابغض صورها وأقبح مظاهرها »، وقد أوضح البيان العام للمؤتمر أن : « الديمocratie تعنى القاء جميع اسلوب المخزنة في دولتنا وتحويلها الى دولة وطنية ديمocrاطية تعتبر الشعب مصدر السلطات وتبني مجتمعها بمساهمة الجماهير الشعبية في التحرير والتغفيف ومراقبتها مراقبة فعالة لكافه مصنيفات المسؤولية .

٤ - ان المؤتمر الوعظي الثالث وضع برنامجاً ملخصياً تضمن من جملة ما تضمنه «مراجعة شاملة للدستور واجراء انتخابات حقيقية يضمن فيها التعبير السياسي الحر لكافة المواطنين

الإدارية الوطنية واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لقول كلمتها في كل هذه الممارسات السياسية والتخطيمية التي تتفاني مع أبسط المبادئ الحزبية .

وما فتنا ان نبيها الى خلورة هذه الممارسات ولكن الرد كان ينطلق دائما من اعتبارات ذاتية محفزة لا علاقه لها بالقرارات والخط الحزبي ، ومن المنطق التبريري الذي تحدثنا عنه آنفا ، ولكن اذا كان جبل الكذب على الافراد « قصيرا » ، كما يقولون ، فانه اقصر بالنسبة للحزب والجماهير ، اذ ما نحن اليوم نرى الخط الانتخابي يكشف عن وجهه الانهاري والتضليلي جملة وتفصيلا بضرره للقرارات الحزبية ويتحدى السافر للمناضلين والهيئات المقررة .

وانما ونحن نخين بشدة هذه الممارسة اللاحزبية لا يسعنا الا ان نذكر بموقف المجلس الاقليمي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالرباط ، ونعلن عن تشبينا بقرارات المؤتمر الوطني الثالث واللجنة المركزية الصنفدة في مايو 1979 ، كما نعلن ان قرار المكتب السياسي باعادة تكوين « فريق ثيابي » ، قرار لا حزبي ، وأن الفريق المذكور لا حلله له بالاتحاد الاشتراكي وان اعضاءه لا يمثلون سوى انفسهم ولا يعبرون سوى عن آرائهم وآراء من اطلقوا عليهم على الخروج عن الشرعية الحزبية .

انما وبالحالة هذه ، نوجه نداء ملحا الى كافة المناضلين والاجهزه الحزبية المسؤولة في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، لكي يقسلحوا بالعزيز من اليقطة والخذر لاحباط كافة المؤامرات التي تستهدف تحجيم حزبين وتصفية رصيده النضالي وتنظيماته المناهضة الملزمة بخطه الصحيح .

مزيدا من النضال والصمود  
عاش الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

الرباط في 26 اكتوبر 1982

بعد ان حاول تصفية الخط النضالي للحزب ، مسافة حدث ويحدث يا ترى حتى تنقلب المراقب رأسا على عقب ١٩

- ان المكتب السياسي قرر اعادة تشكيل « فريق المعارضة الاتحادية » داخل البرلمان الذي بقي من عمره ستة شريعية واحدة ، وهذا يعني انه تجاوز قرار اللجنة المركزية وقرار المؤتمر الثالث بل انه وقف موقفا مضادا لهم .

عن جملة التبريرات التي روحت عن طريق الصحافة وبعض المنابر الانهارية والرجعية ، ان الاتحاد الاشتراكي باعادة تكوين « فريق المعارضة الاتحادية » يحاول الخروج من « للتهيس الذي يريد الحكم ان يضع الحزب فيه » وهذا ليس غريبا على المناضلين اذ ان المنطق التبريري لا حد له في المغالطة والتضليل ، انه المنطق الممكوس لانهاريزية الافتتاحية التي تحاول تسييد الخربة الفاسدة لرصيده الحزبي النضالي وسط الجماهير . انه باختصار وبكل صراحة منطق الجبناء ومنطلق خيانة الامانة الذي ينحصر اصحابه تهيس الحزب بالنسبة للجماهير على ان يهشروا هم انفسهم بالنسبة للحكم وائلاته الطبقية الرجعية . انها ممارسة لمبدئية تنطلق من رؤى سوية بورجوازية قصيرة النظر وضيق الافق ولا تمت بصلة للخط الحزبي ولا بنسال الجماهير الشعبية الكادحة ومطامحها المشروعة ، رؤية ذاتية وثنائية لا تتسع سوى الى الانتخابات ولعبة الديموقراطية المزيفة التي تحدد شروطها الطبقية الحاكمة . ومن الواضح ان افق الانتخابات المقبلة هو الذي دفع الى هذا التقلب والتلون في المواقف التي لا نعلم الى اين ستنتهى باصحابها .

وكيفما كان الحال فإن اي جهاز تنفيذي لا حق له بتانا في مراجعة قرارات المؤتمر واللجنة المركزية، وخروج المكتب السياسي عن هذه القرارات معناه الخروج عن الشرعية الحزبية ، ذلك انه اذا كان مقتضايا الموقف الذي اتخذه فكان عليه ان يعرضه اولا على اللجنة المركزية التي اتخذت قرار الانسحاب لترافع هي بنفسها عن هذا القرار الذي اتخذه في السابق واعطى للمكتب السياسي صلاحية تعليقه وحدها .

ولكن الواضح ان هناك تجاوزا كاملا للهيئات للحزبية المقررة اذ ان المكتب السياسي رفض لحد الساعة ومنذ ستة ونصف تقريبا استدعاء اللجنة